الجمهوريـة الجزائرية الديموقراطيـة الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سـكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الـعلـوم الإقـتـصـادية

مذكرة بـعنوان:

بــرامج إصــلاح قـطاع الصـيد الـبحري وآثـاره الإنـمائـيـة فـي الجـزائر

مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : تحليل إقتصادي و إستشراف

إعداد الطالبة: فــلوس إيـنـاس

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/ قحـام وهـيبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ/ نـواري عـلاوة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
أ/ قـرفي أسمـاء	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السـنـة الـجـامـعـيـة: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــوم التسييـــــر
قســـم العلوم الاقتصاديـــــة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: نواري علاوة ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" برامج إصلاح قطاع النقل البحري وآثاره الإنمائية في الجزائر "

من إنجاز الطالب(ة): فلوس إيناس .

القسم: العلوم الإقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي واستشراف .

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 19 / 06 / 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

نواري علاوة

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

فلوس إيناس .

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): علوس إيناس ؛

تاريخ الميلاد: 1989/01/04 مكان الميلاد: عنابة

عنوان الإقامة: ح صالح طاكوة عمارة (M) رقم (01) سكيكدة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" برامج إصلاح قطاع الصيد البحري وآثاره الإنمائية في الجزائر "

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): علوة نوري

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 2024/06/19

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

علوس إيناس

المصادقة

فلوس ايناس
موضوع على الشرف
عن المكلف بتسيير شؤون بلدية سكيكدة
وبتفويض من السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيسة مصلحة الشهادات والوثائق
عزازة حسيبة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

قال تعالى: (و هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونها و ترى الفلك مواخر فيه و لتبتغوا من فضله و لعلكم تشكرون).

سـورة النحل الآيــة 14

الإهـداء

إلى أغلى ما في الوجود الوالدين الكريمين

إلى سندي في الحياة زوجي الكريم

إلى قرة عينياي ابنتاي * أسيل وسيلين*– حفظكما الله ورعاكما–

إلى أسرتي الحبيبة التي كانت دائماً داعمة لي ومصدر القوة في رحلتي العلمية

إلى الأساتذة الأفاضل الذين بذلوا جهوداً كبيرة في توجيهي وتقديم النصح والإرشاد

إلى زميلاتي و زملائي في الدراسة الذين شاركوني الجهد والعمل الشاق

إلى زميلاتي في العمل الذين كانوا سندا وعونا لي

تقديراً وامتناناً لكل من ساهم في إثراء هذه الدراسة بأفكارهم وتعليقاتهم القيمة

إلى كل من دعمني عاطفياً ومعنوياً طوال هذه الفترة

لقد كانت رحلة شاقة ولكنها مليئة بالتحديات المثمرة بفضلكم جميعاً

دعواتي بأن يكون هذا العمل المتواضع خير إضافة إلى المعرفة العلمية، وأن يُحقق الله لنا ولكم الإخلاص في العمل والتوفيق في كل خطوة نخطوها.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في عملي هذا، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه

و بعد :

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المحترم "علاوة نواري " على إشرافه و حسن توجيهه لي و مساعدته بمختلف النصائح لإتمام المذكرة.

كما أتقدم بفائق عبارات الإحترام و التقدير لأعضاء اللجنة المناقشة الأستاذة قحام وهيبة ، و الأستاذة قرفي أسماء على تكرمهما باستقراء محتوى المذكرة.

شكرا لكافة الأساتذة الذين درسوني

شكرا لكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

الطالبة: فلوس إيناس.

الــملخـص:

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر من خلال عرض مجموعة من مؤشرات أداء هذ القطاع و التعريف بأهم مقوماته الطبيعية، البشرية و المادية التي تمتلكها الجزائر و قياس مدى تطوره بالإعتماد على بعض المؤشرات كإجمالي الإنتاج و متوسط نصيب الفرد من إستهلاك السمك، و تطور العمالة في القطاع و رصيد الميزان التجاري السمكي، و تطور أسطول الصيد البحري، إضافة إلى إنتاج تربية المائيات، من خلال دراسة إشكالية مهمة تمحور موضوعها حول الكشف عن مدى وجود آثار إنمائية لصالح أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر الناجمة عن مسيرة جهود إصلاحه.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين في مؤشرات أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال فترة الدراسة، منها مؤشرات إيجابية ومعنوية لصالح تحسن أداءه، و مؤشرات أخرى تعكس تدني مستوى الأداء ذات دلالة إحصائية خلال فترة الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، الصيد البحري، تربية المائيات، معادلة الإتجاه الزمني.

Abstract:

The aim of this study was to assess the reality of the maritime fishing sector in Algeria by presenting a set of performance indicators. It aims to define its natural, human, and material components, measuring its development using indicators such as total production, average per capita fish consumption, workforce evolution, fish trade balance, development of the fishing fleet, and aquaculture production. The study addresses an important issue focused on identifying developmental impacts benefiting the performance of Algeria's maritime fishing sector resulting from reform efforts.

The study found varying performance indicators of Algeria's maritime fishing sector during the study period. Some indicators showed positive and significant improvements in performance, while others reflected a decline statistically significant during the reform period.

Keywords: Economic reform, Fishing, Aquaculture, Time trend equation.

فــهرس الــمحتويــات

العنــوان	ص
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ – د
الفصل الأول: مدخل نظري لقطاع الصيد البحري و تربية المائيات	
تمهيد	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للصيد البحري و تربية المائيات	7
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصيد البحري وتربية المائيات	7
أولا: الصيد البحري	7
1/–التطور التاريخي للصيد البحري	7
2/–تعريف الصيد البحري	8
3/–أنواع الصيد البحري	9
ثانيا: تربية المائيات	12
1/–التطور التاريخي لتربية الأحياء المائية (الإستزراع السمكي)	12
2/–تعريف تربية المائيات	14

3/-أنواع وشروط تربية المائيات	14
المطلب الثاني: أهمية ومعوقات الصيد البحري وتربية المائيات	16
أولا: أهمية الصيد البحري وتربية المائيات	16
ثانيا: ضغوطات ومعوقات الصيد البحري وتربية المائيات	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة	21
أولا: الدراسات الوطنية	21
ثانيا: الدراسات العربية	22
المطلب الثاني: القيمة المضافة	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: واقع وبرامج إصلاح قطاع الصيد البحري في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	26
المبحث الأول: مقومات قطاع الصيد البحري في الجزائر وبرامج تنميته	27
المطلب الأول: واقع وإمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	27
أولا: نشأة وتطور قطاع الصيد البحري في الجزائر	27
ثانيا: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر	29
المطلب الثاني: برامج تنمية قطاع الصيد البحري في الجزائر	35
الفرع الأول: برامج التنمية خلال الفترة (2001-2005)	37
أولا: المخطط الخماسي لتربية المائيات	37
ثانيا: المخطط الخماسي للصيد البحري و الصيد في المحيطات (2001-2005)	38
ثالثا: المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001-2005)	39

رابعا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري و الموارد الصيدية (2001-2004)	40
الفرع الثاني: برامج الإصلاح خلال الفترة (2005-2009)	41
أولا: المخطط التوجيهي للصيد البحري و تربية المائيات آفاق 2025	41
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	43
ثالثا: المخطط الوطني لتنمة نشاطات الصيد البحري (2003-2007)	43
الفرع الثالث: برامج الإصلاح ما بعد 2010	45
أولا: البرنامج الخماسي (2010-2014)	45
ثانيا: برنامج توطيد النمو (2015-2019)	46
ثالثا: برنامج أكواباش – Aqua pêche-2020	47
رابعا: برنامج دعم تنويع الاقتصاد – قطاع الصيد البحري – Diveco-2	51
المبحث الثاني: نمذجة قياسية للآثار الإنمائية لقطاع الصيد البحري في الجزائر	53
المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة	53
أولا: بناء النموذج	53
ثانيا: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر تجميعها	54
المطلب الثاني: تحليل تطور المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة وخصائصها الإحصائية	55
أولا: تقدير المسار الزمني لإنتاج السمك ونصيب الفرد منه في الجزائر	55
ثانيا: تقدير المسار الزمني لتطور إنتاج تربية المائيات في الجزائر	57
ثالثا: تقدير المسار الزمني لتطور العمالة في قطاع الصيد البحري في الجزائر	59
رابعا: تقدير المسار الزمني لتطور رصيد الميزان التجاري السمكي (النقدي) في الجزائر	60
خلاصة الفصل الثاني	63
الخاتمة	64

المراجع	**68**
الملاحق	**73**

قـائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	كرونولوجيا الأحداث الهامة في تاريخ الأحياء المائية	12
02	توزيع مسطحات المياه الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية	30
03	الهياكل الفوقية والقاعدية لقطاع الصيد البحري الجزائري عام 2016	32
04	أهم المراكب المكونة لأسطول الصيد المستعمل في الجزائر	33
05	تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة (2010-2021)	34
06	تطور عدد البحارة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	35
07	الإحصاء الوصفي للمتغيرات QPT،AQPT، RQPB في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	55
08	مخرجات تقدير معادلة الإتجاه للمتغير QPTوفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021	55
09	مخرجات تقدير معادلة الإتجاه للمتغيرAQPT وفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021	56
10	الإحصاء الوصفي للمتغيرات QAQ في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	57
11	مخرجات تقدير معادلة الإتجاه للمتغيرQAQ وفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021	58
12	الإحصاء الوصفي للمتغير LP في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	59
13	مخرجات تقدير معادلة الإتجاه للمتغيرLP وفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021	59
14	الإحصاء الوصفي للمتغير DSP في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	60
15	مخرجات تقدير معادلة الإتجاه للمتغيرDSP وفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021	61
16	خصائص إحصائية لنسب الإكتفاء الذاتي	62

قـائمة الأشـكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مسار متوسط نصيب الفرد من إجمالي إنتاج السمك AQPT في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	57
02	تطور مسار إنتاج تربية المائيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	58
03	تطور مسار العمالة LP في قطاع الصد البحري في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	60
04	تطور مسار رصيد الميزان التجاري السمكي (النقدي) في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	61

قـائمة الملاحـق

عنوان الملحق:	بيانات إحصائية لتحليل تطور المسارات الزمنية للمتغيرات محل الدراسة القياسية ذات الصلة بأداء قطاع الصيد البحري و آثارها الإنمائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).	الصفحة
	تطور إنتاج السمك و بعض أنواعه و نصيب الفرد من السمك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	73
	تطور اليد العاملة في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	74
	متغيرات قطاع التجارة الخارجية لمنتوج السمك خلال الفترة 2010-2021	75
	تطور نسب الإكتفاء الذاتي من السمك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	76

مـقدمـة

تختلف أهمية قطاع الصيد البحري بين دول العالم بالنظر إلى حجم الثروة السمكية المتاحة والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لاستغلالها في كل بلد، فقطاع الصيد البحري وتربية المائيات يؤدي أدوارا إقتصادية واجتماعية بارزة من خلال ما يوفره من مناصب شغل، وكمقوم هام في تحقيق الأمن الغذائي، فضلا عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير العملة الصعبة من خلال التجارة الخارجية.

فالجزائر تعد من بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي تمتلك شريطا ساحليا يمتد على أكثر من (1620 كلم^3) ، ومحزونات سمكية معتبرة ومسطحات مائية كبيرة ما يجعلها تتوفر على مصدر جديد ومتجدّد متمثل في الصيد البحري وتربية المائيات، ما يؤهل القطاع في أن يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التنمية بجميع جوانبها ، فبالرغم من هذه الإمكانيات إلا أن قطاع الصيد البحري عانى من الإقصاء والتهميش غداة الإستقلال بسبب عدم تبني إستراتيجية جديدة لتنميتها إلى أن بدأت الدولة الجزائرية توليه اهتماما كبيرا تجلى ذلك في استحداث وزارة خاصة به، منحت لها صلاحيات النهوض بالقطاع وترقيته من خلال إرساءها لمختلف البرامج والإصلاحات الهادفة التي اعتبرت الصيد البحري أحد بدائل التنويع التي يعول عليها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنمية موارده من خلال التسيير الرشيد، وتجنيد مختلف السياسات لدعم الاستثمار فيه وظهور العديد من القوانين لتنظيم المهنة، والتي من شأنها أن تساهم في تحسين الإنتاجية والجودة وبالتالي تعزيز الإقتصاد البحري والتنمية في الجزائر.

من خلال ما سبق تبرز ملامح **إشكالية** الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

‹‹ ما مدى وجود آثار إنمائية لصالح أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر الناجمة عن مسيرة جهود إصلاحه خلال فترة الدراسة››؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن طرح سلسلة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في الإلمام بحيثيات التساؤل الرئيسي قدر المستطاع كما يلي:

- ✓ هل تمتلك الجزائر مقومات وإمكانيات تؤهلها لتنمية وتطوير قطاع الصيد البحري؟
- ✓ ما هي أثر برامج إصلاح قطاع الصيد البحري على متوسط نصيب الفرد من إنتاج السمك؟
- ✓ ما هي أثر برامج إصلاح قطاع الصيد البحري على إجمالي إنتاج تربية المائيات؟
- ✓ ما هي أثر برامج إصلاح قطاع الصيد البحري على تطور العمالة؟
- ✓ ما هي أثر برامج إصلاح قطاع الصيد البحري على تطور رصيد الميزان التجاري النقدي السمكي؟

2. **فرضيات البحث:**

وللمساهمة في حل إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

تساهم برامج إصلاح قطاع الصيد البحري في تحقيق آثار إنمائية إيجابية معنوية في الجزائر لصالح مؤشرات أداء هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

وكمحاولة للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تزخر الجزائر بمقومات طبيعية ومادية تساهم عند استغلالها في سد إحتياجات السوق الوطنية المتزايدة على السمك وتحسين مستوى الأمن الغذائي من هذه السلعة؛
- ✓ تساهم جهود إصلاح قطاع الصيد البحري في الجزائر في تحقيق أثر إيجابي معنوي في متوسط نصيب الفرد من إنتاج السمك؛
- ✓ تساهم جهود إصلاح قطاع الصيد البحري في الجزائر في تحقيق أثر إيجابي معنوي في مستوى إنتاج تربية المائيات؛
- ✓ تساهم جهود إصلاح قطاع الصيد البحري في الجزائر في تحقيق أثر إيجابي معنوي في تطور العمالة داخل هذا القطاع؛
- ✓ تساهم جهود إصلاح قطاع الصيد البحري في الجزائر في تحقيق أثر إيجابي معنوي في تقليل حدة العجز النقدي في الميزان التجاري السمكي.

3. **مبررات إختيار الموضوع:**

- ✓ يعود إختيار هذا الموضوع نظرا للأهمية الاقتصادية المتزايدة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات محليا ودوليا؛
- ✓ الإصلاحات والبرامج الكثيرة التي سطرتها الدولة الجزائرية للقطاع بغية تنويع إنتاجها والخروج من التبعية للمحروقات.

4. **أهداف البحث:**

إستهدفت هذه الدراسة:

- ✓ التعريف بواقع قطاع الصيد البحري في الجزائر من خلال عرض مجموعة من مؤشرات الأداء والتعريف بأهم المقومات الطبيعية والبشرية والمادية التي تفضل الله بها على الجزائر والتي ينبغي كثرة شكر الله عليها واستغلالها بكفاءة؛

- ✓ تشخيص أهم الآثار الإنمائية الناجمة عن جهود برامج إصلاح في قطاع الصيد البحري بالجزائر خلال فترة الدراسة ومعرفة أهم مكتسبات آثار برامج الإصلاح فضلا عن نقائص وجوانب القصور لتداركها مستقبلا.
- ✓ التعريف بكيفية تطبيق المنهج الكمي في إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة المتعلق بقطاع الصيد البحري في الجزائر.
- ✓ تسليط الضوء على أهمية نشاط تربية المائيات كأحد المجالات القوية لتوفير مشاريع استثمارية في مجال الثروة السمكية وفتح آفاق جديدة نحو تحقيق تنمية اقتصادية.

5. أهمية البحث:

يشكل قطاع الصيد البحري في الجزائر أحد أهم محاور العلاقات الدولية مستقبلا، كون أن ثروات البحر صارت الآن في العالم كله تتجه نحو نوع من التنظيم الدولي والجزائر كغيرها من دول العالم أدركت مدى أهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مناصب الشغل وكذا جلب العملة الصعبة، من خلال وضع مجموعة من المخططات التنموية التي تسعى إلى تحقيق هدف ثلاثي الأبعاد يمس الجانب الاقتصادي، الإجتماعي، والتنمية المستدامة.

6. حدود البحث:

- ✓ الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة بتقييم وتقدير بعض آثار برامج إصلاح قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ الحدود الزمانية: ركزت الدراسة القياسية على الفترة (2010-2021)

7. منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات استندت الدراسة على مزيج من المناهج، ففي الشق النظري استخدمت المنهج الوصفي و التاريخي للوقوف على تطور ومفهوم وأهمية الصيد البحري وتربية المائيات و مختلف المفاهيم النظرية فضلا عن عرض واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر.

أما الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الكمي لتقدير معادلات الاتجاه الزمني وفق صيغتين خطية و أسية خلال الفترة (2010-2021) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة (SPSS) لإثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، و قد تم الاستفادة من الإحصائيات ومختلف الدراسات والتقارير والأبحاث ذات الصلة بالموضوع.

8. **صعوبات الدراسة:**

- ✓ نقص المراجع خاصة الكتب حول موضوع الدراسة؛
- ✓ قلة الإحصائيات المتعلقة بقطاع الصيد البحري على المستوى الوطني.

9. **هيكل الدراسة:**

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول شمل الجانب النظري والفصل الثاني شمل الجانب التطبيقي.

جاء الفصل الأول تحت عنوان" مدخل نظري لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات"، قسم إلى مبحثين، حيث تم تخصيص المبحث الأول للأدبيات النظرية للصيد البحري وتربية المائيات تطرقنا من خلاله إلى تطور وتعريف كل من الصيد البحري وتربية المائيات وإلى مختلف تصنيفاتهما، إضافة لأهمية هذا النشاط ومختلف الضغوطات والصعوبات التي تواجهه. أما المبحث الثاني فقد أشتمل على الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "واقع وبرامج إصلاح قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر"، حيث تم الوقوف على مقومات قطاع الصيد البحري في الجزائر من خلال عرض الواقع والإمكانيات المادية الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، ثم استعراض مختلف مخططات وبرامج الإصلاح والتنمية التي مست القطاع للنهوض به وتطويره والبحث عن سبل استدامته وهذا خصص في المبحث الأول، أما المبحث الثاني شمل النمذجة القياسية للآثار الإنمائية في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) باستخذام المنهج الكمي بمعادلتي الصيغة الأسية والصيغة الخطية وفق معادلة الإتجاه الزمني العام، و ذلك للكشف عن بعض الآثار الإنمائية الناجمة عن تنفيذ برامج الإصلاح في قطاع الصيد البحري في الجزائر و مدى مساهمات الدولة من خلال سياساتها التذخلية لتحسين أدائها.
ليختتم العمل بخاتمة هي حوصلة للنتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفـصـل الأول

مدخل نـظـري

لقـطاع الـصيـد الـبـحري

وتربية الـمائيات

تـــمهـيد

إن الأهمية التي يتميز بها قطاع الصيد البحري ضمن الاقتصاديات العالمية، تتطلب إيلاءه عناية تامة من خلال تشجيع الإستثمار فيه وتطويره، ذلك لأنه قطاع يرتكز على الثروات السمكية كمورد طبيعي متجدد .ولكن هذا المورد إن لم يستغل بعقلانية ويحافظ عليه للأجيال المستقبلية، سيصبح لا محالة عرضة للإستنزاف شأنه في ذلك شأن كل الموارد الطبيعية الأخرى. وما تزال الأسماك تّعد من أكثر السلع الغذائية تداولا على الصعيد العالمي، حيث تمثل نصف القيمة الإجمالية للسلع التي تتم التجارة فيها في البلدان النامية.

من خلال هذا الفصل سنحاول أن نعطي نظرة عامة حول هذا القطاع، حيث تم تخصيص المبحث الأول للأدبيات النظرية للصيد البحري وتربية المائيات تطرقنا من خلاله التعرف على أهم المحطات التي مر بها تطوره عبر التاريخ، وتعريف كل من الصيد البحري وتربية المائيات والتطرق إلى مختلف تصنيفاتهما، إضافة لأهمية هذا النشاط ومختلف الضغوطات والصعوبات التي تواجهه. أما المبحث الثاني فقد أشتمل على الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للصيد البحري وتربية المائيات

يعتبر قطاع الصيد البحري أحد المقومات الهامة في دول العالم إذ يعد من أقدم النشاطات التي مارسها الإنسان على الموارد الطبيعية، كما أن هذا القطاع متعدد الأبعاد و الشعب، فممارسته لا تقتصر فقط على الموارد السمكية التي يمثل البحر وسطها الطبيعي، وإنما كذلك على مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية والتي تعتبر مصدراً ليس للصحة فحسب بل للثراء أيضاً، فقد نمت فرص العمل في هذا القطاع بشكل سريع يفوق سرعة النمو السكاني في العالم حيث يؤمن فرص العمل لعشرات الملايين من الأشخاص حيث يدعم سبل كسب عيش مئات الملايين الآخرين.

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصيد البحري وتربية المائيات، وكذلك تطورهما عبر التاريخ، وإلى مختلف تصنيفاتهما، إضافة لأهمية هذا النشاط ومختلف الضغوطات والصعوبات التي تواجهه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصيد البحري وتربية المائيات

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على القطاع من خلال تناول مراحل تطوره، تعريفه وكذا تبيان أهميته.

أولا: الصيد البحري

1/-التطور التاريخي للصيد البحري:

مر نشاط الصيد البحري بتطورات كبيرة مع مرور الزمن، فقد واكب التطور الإنساني منذ القدم حيث بدأ بالتقاط لما يجده على الشواطئ ومصبات الأنهار، ثم ظهرت حاجته لاستعمال الأدوات ورغم عدم كفاءتها إلا أنها كانت كافية لتلبية احتياجاته الغذائية نظرا لوفرة الموارد.

- بالنسبة لنشاط الصيد لدى المصريين القدامى اعتبر ضروريا حيث كانت الأسماك من الأطعمة المهمة لهم، فقاموا باستخدام الرماح، وضعوا أفخاخ على الشواطئ لصيد الأسماك والمحار إضافة إلى استعمال القوارب في الصيد بالشباك، على الأنهار والبحار.
- أما الفينيقيون واليونانيون اعتمدوا تقنيات الحفظ والتخزين، حيث يتم استخدام الملح والتجفيف للحفاظ على المنتجات البحرية لمدة أطول.
- في حين اشتهروا الإغريق بصناعة الفخاخ من الشباك المثبتة لإصطياد التونة.
- أما الرومانيون فاشتهروا بتجارة المحار والقشريات القادمة من كل البحار لتصبح بذلك روما أكبر مورد للأسماك في تلك الحقبة.

- في العصور الوسطى، إهتم سكان المغرب الأوسط (الجزائر حاليا) بالصيد البحري وآلياته حيث اعتمد هذا النشاط بشكل كبير على المجتمعات الساحلية والبحرية، هذه الأخيرة عرفت بوفرتها بالسمك، كما اشتهرت باستخراج المرجان وتجارته، كما كان يصدر إلى المشرق، اليمن، الهند وغيرها.

- رغم الظهور المبكر للصيد البحري إلا أنه بقي حرفيّا، يعتمد على أدوات صيدية تقليدية لا تسمح بزيادة الإنتاجية ولم يعرف استعمال الآلات إلا في عام (1894) عكس القطاعات الأخرى.[1]

يمكن القول أن بداية تطور نشاط الصيد البحري يعود إلى منتصف القرن العشرين وذلك باستعمال سفن صيد كبيرة مجهزة بتقنيات حديثة كالرادارات، السونار وحتى الأقمار الصناعية، التي تسمح بصيد كميات كبيرة من الأسماك، في زمن قصير وبمجهود أقل من الماضي، هذا ما أحدث تغييرات إقتصادية و إجتماعية قادته من نشاط اكتفائي إلى نشاط إنتاجي موسع موجه للتداول، حيث ساهم في تحسين شروط العمل وزيادة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل للمحيطات والرفع من قيمة المصائد، كما صاحبه عدة دراسات وبحوث عن تكاثر ونمو الأسماك في الأوساط المائية البحرية وتطوير ذلك في مجال المياه غير البحرية من أجل تطوير الصيد في الأنهار والبحيرات بعدها تجسدت الكثير من الدراسات والمقالات المهتمة بالصيد البحري حول الاستغلال الأمثل للموارد السمكية حديثا كون أنه مع زيادة المعارف والتطور الديناميكي للمصايد تبين بأن موارد الأحياء المائية وإن كانت تتجدد إلا أنها ليست بلا نهاية وأنها في حاجة إلى توجيه الجهود لتنظيم الصيد وحماية الموارد البحرية و الحفاظ عليها للأجيال القادمة.[2]

2/-تعريف الصيد البحري:

هناك عدة تعريفات للصيد البحري نذكر منها في الآتي:

- يعرف الصيد البحري بأنه "جهد منظم من قبل الإنسان لصيد الأسماك والأنواع المائية الأخرى."[3]
- كما يعرف بأنه "نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية، أيا كانت طبيعة مياهها، ويشمل الصيد القاري، الصيد في البحر، وكذا تربية المائيات"[4].
- ويعرف أيضا على أنه " كل نشاط يتم من خلاله صيد الحيوانات المائية (أسماك، قشريات ورخويات) في وسطها الطبيعي (المحيطات، البحار، المجاري المائية، البرك...) ويمارس هذا من طرف الصيادين سواء كمهمة أو كهواية، وتختلف تقنيات وآليات الصيد البحري حسب البيئة والنوع المراد صيده، وللمحافظة على التنوع البيئي والموارد المائية يؤطر نشاط الصيد البحري بمجموعة من القوانين الدولية والداخلية.[5]

---

[1] **مغاري عبد الرحمان**، واقع وآفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تسحين الوضعية الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 ص- ص،32-33.

[2] **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، روما، 2001، ص01.

[3] **مهملي بن علي**، واقع قطاع الصيد البحري تربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة15، عدد 3 جويلية 2023، ص46.

[4] **مختار رحماني حكيمة**، بوسعدة سعيدة، واقع و آليات استدامة الصيد البحري في الجزائر، مجلة المؤسسة ، العدد 05، جامعة الجزائر3، 2016، ص58

[5] **Hansel Abobakr**, l'activité de la pêche et le développement local : étude de cas sur la wilaya de Mostaganem, mémoire de magister en sciences économiques , université d'Oran, Algérie, 2013, P25.

- كما عرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنه:" الصيد الطبيعي للكائنات المائية في المناطق البحرية، الساحلية والداخلية".[1]
- وقد عرف المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون رقم (01-11)المؤرخ في 3 جويلية 2001 الصيد بأنه:" كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع واستخراج موارد بيولوجية، يشكل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب".[2]

يمكن النظر إلى الصيد البحري من خلال تعريفه على أنه نشاط يقوم على إستغلال موارد الطبيعة المتوفرة باستخدام أساليب تقليدية أو حديثة فهو يشمل ثلاث أنواع رئيسية الصيد البحري، الصيد القاري، وتربية المائيات.

3/-أنواع الصيد البحري:

تختلف تصنيفات الصيد البحري باختلاف التكنولوجيا المستخدمة في أسطول الصيد والتقنيات المطبقة في ذلك، كما تختلف باختلاف مناطق الصيد ونوعية الأسماك المستهدفة، وعلى هذه الأساليب يمكن أن نميز بين عدة أنواع للصيد وفقا للتصنيفات كما يلي:

3-1/ تصنيف الصيد البحري حسب منطقة النشاط:

يقوم هذا التصنيف على التمييز بين نوعين أساسين من الصيد هما الصيد القاري والصيد البحري:

أ- **الصيد القاري (Continentale):** هو كل عمل يرمي إلى قنص أو استخراج حيوانات أو جني نباتات تشكل المياه العذبة أو المالحة وسط حياتها الدائم أو الغالب، أي أنه الصيد الممارس في المياه القارية كالسدود، البحيرات، الأودية، حواجز المائية التلية.[3]

ب-الصيد البحري (Maritime): يمارس في مناطق مختلفة من البحر بدءا من المياه الساحلية وعرض البحر وصولا إلى المياه البعيدة لأعالي البحار والمحيطات وذلك تبعا لدرجة تطور أدوات الصيد وأنواع الأسماك المراد صيدها، حيث يندرج ضمن هذا النوع ثلاث فروع تختلف باختلاف المناطق المرتادة في مياه البحر:[4]

- **الصيد الساحلي (côtière):** هو كل صيد يمارس في المياه الداخلية بالقرب من الشواطئ ، يتميز باستخدام مراكب صيد صغيرة أو متوسطة الحجم وينقسم بدوره إلى نوعين الأول يعتمد على مراكب صيد

[1]-**Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture**، pêche continentale، directive responsable، Rome, 1998، P6.

[2]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد36 ، 06 يوليو 2001، قانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 يوليو 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات

[3]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 01-11، مرجع سبق ذكره، المادة 2 الفقرة 8، ص5.

[4]- **نطور رضوان**، الصيد البحري في القانون الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الحقوق، تخصص قانون بحري وميناني، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2023، ص10

لا يتعدى طولها 12 مترا، يركبها اقل من (10) بحارة أما الثاني خاص باستعمال مراكب طولها 16 متر لا يتجاوز طاقمها أربعة إلى (4-5) بحارة.

- **الصيد في عرض البحر (au large):** هو كل صيد ممارس داخل المياه الخاضعة للقضاء الوطني[1] باستخدام سفن طولها لا يتجاوز 25 مترا، في المناطق الواقعة بين (12/6) ميل بحري.[2]
- **الصيد الكبير (la grande pêche):** هو ذلك الممارس فيما وراء منطقة الصيد في عرض البحر[3]، يكون باستخدام سفن صيديه يزيد طولها عن 35 مترا في مناطق تقع ما وراء 12 ميلا بحريا حيث تعتبر هذه السفن الصيد المصنع.[4]

3-2/ تصنيف الصيد البحري على أساس التطور التكنولوجي لأدوات الصيد:

ونميز بين نوعين: الصيد الحرفي أو التقليدي، والصيد الصناعي

أ- **الصيد الحرفي: (Pêche artisanale):** كل ممارسة للصيد البحري بصفة تقليدية بالقرب من السواحل،[5]باستخدام وسائل محدودة التطور بالاعتماد على قوارب صغيرة لا يتعدى طولها (21مترا).[6]

وتشير التقديرات الأخيرة بأن مصايد الأسماك الحرفية تساهم بنحو 46% من إجمالي الصيد البحري والقاري كما تشكل ثلثي (2/3) الإنتاج الموجهة للاستهلاك وأكثر من 90% من الصيادين حول العالم يمارسون الصيد الحرفي.[7]

ب-**الصيد الصناعي:(industrielle)** هو صيد يعتمد على سفن ومراكب ضخمة مزود بآلات عالية الجودة، ومجهزة بأفضل ما توصل إليه التطور التكنولوجي ، يضم عدد كبير من الصيادين ذوي الخبرة العالية في الملاحة البحرية وملاحة الصيد، مدة الصيد تدوم لشهور بهدف إستغلال موارد سمكية وفيرة الكميات.[8]

3-3/ تصنيف الصيد البحري وفقا للغاية المرجوة:

يمكن أن نفرق هنا بين أربعة أنواع من الصيد:

---

[1]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01 مرجع سبق ذكره، المادة 31، ص09.

[2]- **وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية، 2003-2007، الجزائر،2003، ص12.

[3]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01، مرجع سبق ذكره، المادة 31، ص09.

[4]- **Sidi Mohamed Ryad chikhi**, le secteur de la pêche maritime en Algérie : enjeux et réalités, Revue des études économiques approfondies, N°07, Oran, 2018, P88.

[5]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01، مرجع سابق الذكر، المادة 02، الفقرة 12، ص5.

[6]-**أعمر أبو زيد محمد**، تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 ، ص02

[7]-**Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture** vers des directives volontaires pour garantir des pêches artisanales durables، Rome، Juin2011، P16.

[8]- **مليكة موساوي**، النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مذكرة مكملة للحصول على شهادة ماجيستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص04.

أ- **الصيد التجاري (Commerciale)**: هو كل ممارسة للصيد بغرض الربح، وهو الأكثر شيوعا، حيث يتم عن طريق الأقدام أو بالسفن أو الغوص.[1]

ب-**الصيد العلمي(Scientifique)**: كل ممارسة للصيد بغرض الدراسة أو البحث أو التجربة قصد معرفة مورد أو منطقة أو تقنية أو آلة صيد.[2]

ج- **الصيد الاستكشافي أو التنقيبي (Récréative)**: وهو ذلك الصيد الموجه لمعرفة مورد أو منطقة تنقيبية أو آلة صيد، وهو يسبق الصيد التجاري والذي لا تتعدى مدته ستة أشهر.[3]

د- **الصيد الترفيهي**: هو كل ممارسة للصيد بغرض الرياضة أو التسلية دون قصد الربح.[4]

3-4/ تصنيف الصيد البحري وفقا للأنواع المصطادة:

يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين كل منها تنطوي على عدة أنواع مختلفة:

أ- **صيد الأسماك السطحية: أو** الأسماك الزرقاء، تعيش في أفواج في المياه المفتوحة بالقرب من السواحل وهي نوعين: الأول صغير لا يزيد طوله عن (20 سنتيمتر) ومدة حياته قصيرة أما النوع الثاني فهو أسماك مهاجرة كبيرة الحجم، تعيش في أسراب قريبة من السطح كالتونة وأبو سيف وبعض أنواع سمك القرش تصطاد باستخدام الشباك الجيبية، السطحية والكيسية والدوارة.

ب-**صيد الأسماك القاعدية**: وتمثل أغلب الأنواع المصطادة وهي أسماك تعيش في أعماق البحار تتميز بالبطء نسبيا، يتم صيدها باستخدام الشباك الجيبية القاعية، وهي على ثلاث أنواع : الأسماك البيضاء، القشريات والرخويات.[5]

3-5/ تصنيف الصيد البحري حسب طبيعة المصيد:

وينقسم إلى صيد طبيعي وآخر ناتج عن تربية المائيات

أ- **الصيد الطبيعي**: يقصد به نشاط القبض على الموارد الحيوية البحرية التي تتكاثر وتنمو طبيعيا دون تدخل الإنسان في تحديدها أو تجديدها، ولا يهم أن يكون وسطها الطبيعي مالح أو عذب.[6]

---

[1]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01مرجع سبق ذكره، المادة 2، فقرة 10، ص6

[2]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01، مرجع سبق ذكره، المادة 02 ، ص5

[3]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01 ، مرجع سبق ذكره، المادة 29 ، ص9

[4]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01، مرجع سبق ذكره، المادة 2، ص5

[5]- **مختار رحماني حكيمة**، واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2019، ص30.

[6]- **Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture**, Pêche continentale, op-cit, P7.

ب-**الصيد من خلال تربية الأحياء المائية:** هو عملية القبض على موارد حيوية، مصدرها تربية المائيات، أي للإنسان تأثير على تجديدها، من خلال استزراعها في مزارع خاصة بتربية المائيات بهدف الحفاظ على استدامتها.[1]

ثانيا: تربية المائيات

إن تربية الأحياء المائية يعتبر بمثابة الإستجابة للطلب المتزايد على المنتجات السمكية نتيجة الاستغلال اللاعقلاني للمصايد السمكية، وتعويض النقص الملاحظ في كمية المنتجات السمكية، لذلك سنتطرق في هذا النوع إلى التطور التاريخي لعملية الاستزراع السمكي ومفهوم تربية الأحياء المائية.

1/-التطور التاريخي لتربية الأحياء المائية (الاستزراع السمكي):

عرفت تربية الأحياء المائية عبر التاريخ مراحل عديدة ما سمح لها بالوصول إلى مكانتها الحالية:

- حيث تعود آثار تربية الأسماك في المياه العذبة إلى (1500 سنة) قبل الميلاد من طرف المصريين القدامى من خلال صيد الأسماك ووضعها في أحواض أرضية على ضفاف نهر النيل.
- بالنسبة لإيطاليا بدأت عملية الاستزراع بمياه البحر من القرن الخامس قبل الميلاد بعدها الرومان فبدؤوا بإعطاء غذاء خارجي للأسماك البحرية المصطادة والمحتفظ بها في برك، في حين قام اليونانيون بتربية المحار بقرن واحد قبل الميلاد.
- أما المرحلة الثانية فتميزت بتطوير الإستزراع البحري في إيطاليا مع تربية الأسماك في المياه العذبة في أوروبا الوسطى (نظرا لوجود الوديان الفيضانية) كما كانت منتجات تربية الأحياء المائية الأكثر تصديرا في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط فبين القرن السادس عشر والعشرين (16-20) استطاعت الجزائر[2] إضافة إلى بعض الدول (كرواتيا، اليونان، تركيا، تونس) من الإستفادة من هذه التكنولوجيا ما سمح بتثمين مجموعة كبيرة من المناطق الساحلية.
- أما المرحلة الثالثة فتمثلت في تطوير تربية المحار خلال القرن 19م على سواحل المحيط الأطلسي لإعادة تثمين المناطق الساحلية المهجورة، استقرت المزارع الأولى للمحار في كل من فرنسا وإيطاليا ثم في مواقع مختلفة خلال القرن العشرين(20) (الجزائر، الساحل الإيطالي، البحيرات التونسية، المغرب، وفرنسا) هذا التطور إرتبط بنمو استهلاك المحار لدى الطبقات الغنية والمتوسطة في البلدان الأوروبية.

[1]- **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سابق ، ص30

[2]- **مختاري حكيمة رحماني**، مرجع سبق ذكره، ص31

- المرحلة الأخيرة تميزت باستثمار غير مسبوق للأبحاث العلمية، التي ركزت على تربية الأسماك البحرية، وكانت الدول الأوروبية أول من اعتمدت على برامج البحث والتطوير والمحطات التجريبية وتطوير غذاء الأسماك بشكل كبير.[1]

فيما يلي جدول يوضح كرونولوجيا الأحداث الهامة في تاريخ الأحياء المائية:

جدول رقم (01): كرونولوجيا الأحداث الهامة في تاريخ الأحياء المائية

المرحلة /العهد	الحدث	الجهة أو الناحية	الأنواع الرئيسية
العصور القديمة	بداية تربية الأحياء المائية	الصين–مصر–البحر المتوسط	أسماك، رخويات
القرون الوسطى	إستغلال المستنقعات أو البرك	أوروبا	الكارب Cryprimides
القرن 19م	المحاولات الأولى للإعمار (repeuplement)	أوروبا– آسيا–أمريكا الشمالية	سمك السلمون، سمك بحري
منتصف القرن 19م	تطوير تربية المحار	أوروبا	الرخويات المزدوجة
1960	تطوير تربية السمك في المياه العذبة	أوروبا–الصين– أمريكا الشمالية	سمك السلمون
1990–1980	بداية التطور الانفجاري للأحياء المائية .	العالم	الجمبري–السلمون
2000–1990	التطور الكبير لتربية الأحياء المائية	مناطق استوائية	Tilapia– cobia .....
بداية القرن 21	تجارب جديدة وأنماط جديدة تنقوية (تطهيرية)	دول الشمال	طحالب –اللافقاريات–مرتبطة باستزراع مكثف إنتاج الكافيار واللؤلؤ

المصدر: عبد القادر حميدي، مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في تحسين الوضع الغذائي، مجلة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016، ص10.

يمكن القول أن قطاع تربية الأحياء المائية تم إعطاؤه أهمية كبيرة إلى غاية القرن التاسع عشر (19م) خاصة القرن العشرين(20م) مع التطور لوسائل الإنتاج المستعملة في صيد الأسماك والاختراعات العلمية والتكنولوجية.

[1]– **عبد القادر حميدي**، مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في تحسين الوضع الغذائي ، مجلة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2016، ص9

2/-تعريف تربية المائيات (الأحياء المائية أو الاستزراع السمكي):

- تُعرف بأنها " كل نشاط يهدف إلى تنمية والمحافظة على استمرارية نوع أو عدة أنواع من الأحياء المائية وتجددها أو زيادة إنتاج المصايد السمكية في حدود تسمح بالاستغلال الدائم في ظروف طبيعية."
- كما يقصد بالإستزراع السمكي تفريخ كائنات مائية (أسماك وقشريات ورخويات)، تربيتها وتسميدها في ظروف يتم التحكم فيها لتحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية، حيث يتم تربيتها في مياه عذبة أو مالحة[1].
- أما المشرع الجزائري فقط عرفها بأنها " نشاط يهدف إلى تربية إلى تربية الأحياء المائية (اسماك، رخويات، قشريات، نباتات مائية...) وفق شرطين:

أ- التدخل البشري في عملية زيادة الإنتاج: عن طريق الاهتمام المستمر، التغذية والحماية،

ب- ملكية فردية أو قانونية للمخزون المربى (كل عمل يرمي إلى تربية أو زرع موارد بيولوجية).[2]

مما سبق يمكن القول أن تربية المائيات تشمل تربية كل أصناف الأحياء المائية، في وسط يكون مالحا أو عذبا، بتدخل الإنسان في ظروف إنتاجها في بيئة مائية محكمة الإعداد و الرعاية، وتكون ملكيتها تابعة لفرد أو لمؤسسة.

3/-أنواع وشروط تربية المائيات: هناك عدة أنواع في تربية الأحياء المائية من حيث نوعية المياه أو المنطقة أو طريقة الاستزراع في حد ذاتها.

3-1/ أنواع تربية المائيات:

أ/-تصنيف تربية المائيات حسب نوعية المياه:

تمثل نوعية المياه المستعملة في الاستزراع السمكي عنصرا مهما في تحديد نوعية الأسماك المستزرعة و ذلك من خلال الإستزراع إما في المياه العذبة أي تربية الأحياء المائية في أوساط مائية عذبة أو الاستزراع في المياه البحرية وهي تنمية المخزونات السمكية ذات القيمة التجارية العالية التي تعرضت للإستغلال المفرط، يتمثل في عملية جمع زريعة الأسماك من البرية في مرحلة مبكرة من حياتها إلى مرحلة البلوغ، ثم تربيتها وزيادة حجمها[3].

ب/-الاستزراع حسب المنطقة الجغرافية:

- **المنطقة الساحلية:** من خلال ضخ مياه البحر في أحواض تربيتها أو أقفاص عائمة
- **المنطقة القريبة من السواحل:** تعتمد على جمع مياه الصرف في مستنقعات اصطناعية حيث تستعمل كخزانات للمياه ووحدات للتربية المكثفة،
- **المناطق القارية:** تتم تربيتها في السدود عن طريق الأقفاص العائمة أو المستنقعات المستعملة في الأراضي،

- [1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره ص،33
- [2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قانون رقم 11/01، مرجع سبق ذكره، المادة2، ص5
- [3] **مغاري عبد الرحمان**، مرجع سبق ذكره، ص 42

- **المناطق الصحراوية:** من خلال تربية الأسماك في الأحواض المخصصة للري الزراعي، أو الاستزراع في المستنقعات المالحة.

ج/-الاستزراع السمكي حسب طريقة الإنتاج:

- **الاستزراع السمكي الموسع:** أو نظام تربية الأسماك غير المكثف، تعتبر أقل نظم الاستزراع إنتاجية حيث يتم في بيئات شبه طبيعية من خلال تخزين الأسماك في أحواض وبرك ترابية بدون إمداده بأية أعلاف أو أغذية مكملة.
- **الاستزراع السمكي المكثف:** يتميز بإنتاجية أسماك عالية في غير بيئتها الطبيعية في أحواض إسمنتية بوجود نظام للمتابعة والمراقبة وبالاعتماد على أعلاف صناعية كليا.
- **الاستزراع السمكي شبه المكثف:** تتم فيه تربية الأحياء المائية في بيئات مسيطر عليها.

د/-الاستزراع السمكي حسب شكل المزارع:

- **المرابي السمكية:** عبارة عن مساحات مغمورة بالمياه تكون غالبا مجاورة للبحيرات يتم إمدادها بزريعة الأسماك والمياه المتجددة
- **المزارع السمكية:** عبارة عن أحواض توضع فيها الزريعة السمكية داخل المياه المناسبة لمعيشتها
- **الأقفاص السمكية:** هي إحدى وسائل تربية الأسماك في بيئتها الطبيعية من خلال استخدام قفص أو صندوق عائم حيث يتم تقديم التغذية المناسبة وبشكل مستمر للأسماك

3-2/ شروط أو عوامل إنشاء تربية المائيات:

إن تربية المائيات تعتمد على مجموعة من العوامل لإنشائها، نحصرها في نوعين رئيسين هما: المياه والغذاء

أ/-المياه: حيث تلعب نوعية المياه وجودتها دورا كبيرا في نجاح تربية المائيات إضافة إلى درجة حرارتها لما لها من فعالية في تطور ونمو وتكاثر وحركة الأسماك فضلا، كما تلعب درجة ملوحة المياه دورا أساسيا في تحديد نوع السمك المستزرع سواءا كان من أسماك المياه العذبة أو المالحة أو المختلطة.

ب/-الغذاء: حيث تتم تغذية الأسماك في مزارع تربيتها إما يدويا أو آليا، من خلال التغذية الطبيعية من العوالق النباتية والحيوانية أو التغذية الصناعية التي تعتبر تغذية تكميلية للغذاء الطبيعي التي تساعد الأسماك على النمو بسرعة خلال فترة محددة.[1]

[1]- **مختار رحماني حكيمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص ، 35 - 37

المطلب الثاني: أهمية ومعوقات الصيد البحري وتربية المائيات

يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من أهم القطاعات التي اكتسبت اهتماما كبيرا خلال القرن العشرين (20) كونه ذو أهمية اقتصادية من حيث استيعابه عدد كبير من الأيدي العاملة، وإسهاماته في تضييق الفجوة الغذائية على مستوى العالم، إضافة لدعم قطاع الصادرات، لما يمكن لهذا القطاع أن يكون له تأثير في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

أولا: أهمية الصيد البحري وتربية المائيات

1/-المساهمة في الأمن الغذائي

يلعب نشاط الصيد البحري دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير مصدر رئيسي للبروتينات الغذائية الأساسية، ما يستدعي توسيع نطاق هذا الدور من خلال التغيير في السياسات والاستثمارات من أجل تحقيق الاستدامة، في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم حيث وصل إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى رقم قياسي غير مسبوق وصل إلى (214 مليون طن) في عام 2020 منها (178 مليون طن) من الأحياء المائية، وكانت البلدان الآسيوية المنتج الرئيسي أين بلغت حصتها 70% من المجموع، بعدها الأمريكيتان، أوروبا وإفريقيا.[2]

بينما الصين فكانت المنتج الرئيسي عام 2020 حيث بلغ نصيبها من الإنتاج الإجمالي نسبة 49%

كما زاد نصيب الفرد من الاستهلاك بنحو 1.4% سنويا وذلك من (9.0كغ) في عام 1961 إلى (20.5كغ) عام 2019.[3]

وتشير التقديرات إلى أن عدد سفن الصيد في العالم كان حوالي (4.1 مليون سفينة) في عام 2020 حيث تستضيف آسيا أكبر أسطول صيد في العالم يقدر بنحو (268مليون) سفينة أي حوالي ثلثي (2/3) العدد الإجمالي العالمي عام 2020، أما أسطول إفريقيا فيضم 23.5% من سفن الصيد في العالم وهو آخذ في التزايد مقارنة بسائر دول العالم[4]،

كل هذه الإسهامات تبرر الدور الهام الذي يلعبه قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في الأمن الغذائي العالمي بالنسبة للدول الساحلية.[5]

---

[1]- **الباشا إبراهيم علي جماع**، تحليل العلاقة بين الترقية ومساهمة قطاع الزراعة والصيد في الاقتصاد السوداني، (2001-2002)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 07، العدد01، جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، السودان، 2021، ص17.

[2]- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، FAO ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ، نحول التحول الأزرق، روما، 2022 ، ص08

[3]- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص02.

[4]- مرجع سبق ذكره، ص63.

[5]- **أعمر بوزيد أمحمد** ، مرجع سبق ذكره، ص.14

لذلك يجب توجيه القطاع من خلال الإدارة الجيدة وذلك بالحكم الرشيد لتلبية الطلب على الأسماك بطريقة مستدامة بيئيا لتقليل انعدام الأمن الغذائي والفقر.[1]

2/-المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

يساهم قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض وفي الواقع يمثل أكثر من (10%) من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الآسيوية (كمبوديا، جزر المالديف) وأكثر من (5%) في بعض البلدان الافريقية (غامبيا، موريتانيا)[2].

أما بالنسبة للجزائر فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (5.8%) خلال سنة 2022[3]

3/-إستحداث فرص التشغيل ومكافحة البطالة

يجد ملايين الأشخاص حول العالم مصدرا للدخل وكسب العيش في قطاع الصيد البحري وذلك بتنوع عدد الأنشطة المتعلقة بصيد الأسماك من الجمع والتحويل والتغليف والتوزيع تمثل سلسلة الامداد لتسليم المنتوج، إضافة لإنتاج المعدات وتقنيات السفن وصيانتها والتي تمثل سلسلة الدعم فإذا أخذنا جميع هذه الأنشطة بعين الاعتبار نجد أن نشاط الصيد البحري يمثل دخلا لحوالي (12%) من سكان العالم.[4] خاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض حيث يوفر القطاع ما نسبته (47 مليون) منصب شغل في الدول السائرة في طريق النمو، وبالأساس في آسيا حيث تمثل نسبة (84%) فئة الصيادين الذين يمارسون الصيد الحرفي أما إندونيسيا يوظف القطاع أكثر من (6 ملايين) شخص عامل.[5]

وتشير التقديرات إلى أن (58.13 مليون شخص) يعملون في القطاع الأولي بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أي بنسبة (40%) سنة 2020، منهم (25%) يعملون دواما كاملا و 21% بدوام جزئي والباقي إما صيادين سمك موسميون أو ذو وضع غير محدد.[6]

وللإشارة فإن أوروبا وأمريكا الشمالية سجلت أكبر نسبة لانخفاض عدد الصيادين و مستزرعي الأسماك، أما إفريقيا فشهدت نموا مطردا للعمالة، أما في آسيا تتراجع لأول مرة منذ عقود، وذلك بسبب الانخفاض في أسطول الصيد في الصين وتأثير جائحة كوفيد 2019-، كان من العوامل المؤثرة في هذا الإنخفاض حيث إنخفضت فرص العمل في القطاع بنسبة (5.4%) بالنسبة لمصايد الأسماك، ونسبة (4.6%) بالنسبة لفرص العمل في تربية الأحياء المائية وذلك بين عامي (2019-2020).[7]

---

[1] -**Justin Kantoussan,** Impact de la pression de pêche sur l'organisation des peuplements de poissons : application aux retenues artificielles, thèse pour obtenir le doctorat, institut de recherche pour le développement-AGRO-Campus,2007,p.11

[2]- **OCDE,** «la pêche au service d'une croissance pro –pauvres» , dans : Natural Ressources and Pro-Poor Growth ;the economics politics ;Editions O.C.D.E, Paris, 2009, p92.

[3]**-http://www.mf.gov.dz/**index.php/fr/solde-global-du trésor، le:23/04/2024 à 15h :11

[4]-**مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص41

[5]**-OCDE,** La pêche d'une croissance pro-pauvre, op.cit, P-P , 93-94

[6]-**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 70.

[7]- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، حالة الموارد السمكية، روما، سبق ذكره، 2011، ص73

4/-تطوير الصادرات

بالإضافة لما يوفره قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من مناصب شغل وما يساهم به في الدفع بعجلة النمو وترقية الصناعات الملحقة بهذا القطاع وتطويرها فإنه يعد مصدرا هاما للعملة الصعبة من خلال تصدير المنتجات البحرية، إلى الأسواق العالمية وبالتالي تعزيز التجارة الخارجية، وتحقيق مساهمة فعالة في ميزان المدفوعات لكثير من البلدان خاصة الساحلية منها، وذلك لا يتحقق إلا بتحسين ظروف الصيد وفقا للمعايير الدولية.[1]

وقد كانت للثورة التكنولوجية في العشرية الأخيرة خاصة الأقمار الصناعية وتطوير معدات الصيد والأساطيل البحرية انعكاسات إيجابية على الإنتاج العالمي ما سمح بتخصيص جزء منه إلى التصدير حيث يدخل أكثر من ثلثي 2/3 الصيد العالمي في التجارة الدولية.[2]

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 78% من المنتجات البحرية تتعرض لمنافسة تجارية دولية، وأسهمت تلك الصادرات على المستوى العالمي بأكثر من (9%) من مجموع الصادرات الزراعية، وأكثر من 40% من إجمالي السلع المتداولة.[3]

وبلغت الصادرات العالمية من المنتجات المائية (59.8 مليون طن) بالوزن بقيمة 151 مليار دولار أمريكي.[4]

وشكل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق منفرد حيث استحوذ على 34% من القيمة العالمية لواردات المنتجات المائية عام 2020 في حين كانت الو.م.أ البلد المستورد الأكبر واستحوذت على 15% من القيمة العالمية لواردات المنتجات البحرية، تليها الصين 10% اليابان 9% وإسبانيا 5% وبعدها فرنسا 4%.[5]

ثانيا: ضغوطات ومعوقات الصيد البحري وتربية المائيات

تمثل الأسماك من بين السلع تداولا تجاريا في جميع أنحاء العالم لما لها من أهمية كبيرة في غذاء الإنسان، كما يعتمد عليها العديد من الأسر والمجتمعات في توفير مداخيلهم من خلال عملية الصيد أو الاستزراع السمكي إلا أن هذه الثروة السمكية تعاني من التدهور والاستنزاف حيث يتم استغلال (80%) منها التي تتوافر عنها معلومات في العالم استغلالا كاملا أو مفرطا، كما اختفى أكثر من (20%) من مجموع الشعب المرجانية في العالم وتدهور (35%) من الأعشاب البحرية خلال العقود القليلة الماضية ، ويرجع هذا التدهور إلى جملة من الأسباب نذكرها في[6] :

---

[1]-**la conférence des nations unies sur le commerce et le développement** , exploitation des produits de la pêche et de développement économiques des pays moins avancés, unions des commerces, cnuced 2015,P- P,3 - 4

[2]- **OCDE**، op.cit. P.99

[3]– **فتيحة أبوراوي اشتيوي منصور**، المصايد السمكية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، مجلة القرطاس للبحوث الإنسانية والتطبيقية، العدد السابع، فبراير 2020، كلية الآداب، جامعة الزاوية، الأندلس، ليبيا، ص415.

[4]–**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 93

[5]– مرجع سبق ذكره، 2022، ص 96

[6]– **محسن عبد الحميد توفيق**، كمال فريد سعد، سمير إبراهيم غبور، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، طرابلس، تونس، 1992، ص35

1/-المخاطر الناتجة عن الصيد البحري غير المستدام: وينقسم إلى:

1-1/ الصيد المفرط: يحدث عندما تؤدي أنشطة الصيد إلى انخفاض مستويات مخزونات الأسماك إلى ما دون المستوى المقبول أو بشكل أسرع من قدرتها على التكاثر والنمو [1]مايؤثر سلبا على توازن النظام البيئي البحري.

إضافة إلى حدوث تغيرات كبيرة في مكونات الكميات المصطادة ذات القيمة الاقتصادية حيث أصبحت الأصناف المطلوبة تصطاد في مراحلها غير الناضجة، وبما أن الكميات انخفضت مقارنة بالطلب فأسعار معظم الأنواع ارتفعت.

وتتعدد العوامل التي تزيد من الصيد المفرط إلى:

أ- **الصيد الصناعي وتطور التقنيات:** حيث أدى تطور سفن الصيد إلى زيادة كمية الأسماك المنتجة ما نتج عنه صيد أكثر من 92 مليون طن من السمك يوميا.[2]

ب-**الدخول الحر للمصايد الطبيعية:** وهذا راجع من منطلق أن الأرصدة السمكية ملكية عامة واستغلالها متاح لمن لديه سفن ومعدات حيث كلما زاد عدد الصيادين كلما زادت الجهود لصيد الموارد الممتلكة وقلت المداخيل، وتحد من القدرة على إنتاج الغذاء الضروري لكثير من البلدان النامية.

ج- **الصيد العرضي (الأصناف الغير المستهدفة):** ويقصد به الأصناف المصطادة وغير المستهدفة وتشمل الأنواع ذات القيمة السوقية المنخفضة وأيضا الأصناف التي لم تبلغ الحجم القانوني حيث 25% من المصيد العالمي لا تصل إلى الأسواق بمعدل 27 مليون طن وتلقى في البحر يوميا لعدم توافقها مع تلك المستهدفة.[3]

1-2/-الصيد الجائر: ويضم ثلاث أنواع من نشاطات الصيد:

أ-**الصيد غير القانوني:** وهو الصيد التي تقوم به السفن الوطنية أو الأجنبية في المياه التي تقع ضمن نطاق دولة أخرى بدون إذنها وهو صيد ينتهك الإلتزامات الدولية.[4]

ب-**الصيد دون إبلاغ:** أو بالإبلاغ عنها بطريقة مضللة لسلطات الدولة.

ج-**الصيد دون تنظيم:** وهي النشاطات الصيد الممارسة من قبل مؤسسات لا تطبق إجراءات الحفاظ على تسيير وإدارة المصايد.

2/-المخاطر الناتجة عن تربية المائيات:

رغم ما لتربية المائيات من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي وتغطية الطلب العالمي الا أن هذا النشاط ينتج منه مجموعة من المخاطر لها عدة تأثيرات على البيئة والنظم البيئية والتي تتمثل في:

---

[1] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، عام 2020، استدامة العمل، ص30

[2]- **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص.44

[3]- **منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة**، المؤتمر الإقليمي حول الأمن الغذائي وتوليد الدخل من خلال خفض الفواقد والمهدر في مصايد الأسماك، نواكشوط، موريتانيا، 15-17 ديسمبر 2013، ص38.

[4]- مرجع سبق ذكره، ص45.

2-1/ الأنواع الدخيلة: وتشير إلى الكائنات الحية التي يتم نقلها إلى بيئات بحرية جديدة غير بيئتها الأصلية وتكون نتيجة للنشاط البشري كتغيير الموائل والشبكات الغذائية ما يؤدي إلى هروب الأسماك من الأقفاص وبرك الإستزراع فدخول هذه الأنواع الجديدة في البحار والأنهار يؤدي إلى إختلال النظم البيئية فيها، كونها معدلة وراثيا، وذلك من خلال:

- خسارة التنوع البيولوجي الأصلي نتيجة لإفتراس الأصناف الدخيلة الأصلية؛
- منافسة إضافية على الغذاء؛
- تهجين (التكاثر بين الدخيلة والأصلية) مما يتسبب في الخسارة الوراثية؛
- إنخفاض نوعية المياه.

2-2/ التلوث: حيث تحتوي النفايات السائلة الناتجة عن تربية المائيات على نسبة عالية من المواد العضوية والمغذيات، كما تحوي على بقايا الأدوية البيطرية ما يؤثر على الأنواع البرية، كما تؤثر سلبا في قاع البحر من خلال التغييرات الفيزيائية والكيميائية للرواسب.[1]

3/-تغير المناخ وارتفاع حموضة المحيطات: حيث يعتبر تغير المناخ من أكبر التحديات في عصرنا الحالي خاصة مع ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم والتي ينتج عنها ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحت السواحل وارتفاع حموضة المحيطات ما يشكل خطرا على الكائنات البحرية.[2]

بصفة عامة يمكن القول أن نشاط الصيد البحري يتميز بأنه قطاع سريع التكيف موجه نحو الأسواق ذات الطابع الدولي في إطار الاقتصاد العالمي ، وما زالت ضغوط هذا القطاع على الموارد مستمرة نتيجة لاتجاه تصاعدي عالمي مستمر في استهلاك الأسماك، وأيضا نتيجة الزيادة المستمرة في أعداد السكان (خاصة في المناطق الساحلية)، وكثير من الأساطيل الصيدية هي أساطيل سريعة التنقل، حيث ساهم التطور التكنولوجي السريع في زيادة كفاءتها ، فأصبحت الحكومات غير قادرة على فرض قيود على الضغوط الممارسة على الصيد وثمة مجموعة من المشاكل ترتبط بهذه الضغوط منها التغيرات الكبيرة في هيكل النظام البيئي ، والهدر الذي يتمثل في كميات السمك التى تعاد رميها في البحر ، والتأثيرات على الأنواع السمكية المهددة بالانقراض.

[1]- **منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، 2013، ص-ص، 47-48.

[2]- **الأمم المتحدة، الجمعية العامة**، قرار مؤرخ في 19 ديسمبر 2014 رقم 220/29، حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة، الدورة 69، ص3.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تعتبر الدراسات السابقة عنصرا أساسيا في العملية البحثية، حيث تقدم قيمة مضافة كبيرة من خلال توفير المعلومات الضرورية لبناء أبحاث جديدة على أسس قوية و منهجية مدروسة حيث تعتبر دراسات مرجعية تساهم في إثراء المعرفة في محال البحث العلمي.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسات سابقة وطنية وأخرى عربية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصيد البحري لكل منها مجال إهتمام خاص بها، ونقطة ارتكاز مختلفة عن تلك المعتمدة في هذه الدراسة، ومن بين الأبحاث التي تم الاضطلاع عليها:

أولا: الدراسات الوطنية

1- دراسة "مختار رحماني حكيمة" مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي موسومة بعنوان:"**واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر**" للسنة الجامع (2019/2018).

وكانت إشكالية البحث كالتالي: **ما مدى مساهمة الإصلاحات المعتمدة من الجزائر في قطاع الصيد البحري من تحقيق استدامته؟**

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ومن أهداف هذه الدراسة:

- توضيح الغاية من التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وسبل تقييمها وإبراز أهمية المؤشرات في قياس مدى تحقيقها.
- البحث عن مدى نجاح سياسات التنمية المستدامة المطبقة من عدمه.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- يساهم الصيد البحري في تحقيق الثروة وموازنة الميزان التجاري واشباع الاحتياجات الغذائية للسكان واستحداث فرص العمل، حيث يعتبر منتجاته من أكثر السلع قيمة في التجارة الدولية وهي تشمل 10% من إجمالي الصادرات الغذائية.
- رغم كل البرامج التنموية للنهوض بالقطاع إلا أن مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق الثروة ظلت ضعيفة حيث لم تتجاوز 1% وهذا لا يكفي لتغطية الطلب الداخلي ما دفع الدولة للإستيراد وهذا كان له الأثر سلبي على ميزان التجارة الخارجية لمنتوج السمك.
- الجزائر تعتبر حديثة العهد بمجال إستدامة الموارد الصيدية.

2- دراسة سيف الدين عتروس: مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إقتصاد البيئة تحت عنوان: "**تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر**" **دراسة حالة القالة-** للسنة الجامعية (2018/2017).

وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

ما السبيل لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر في ظل وجود تكنولوجيات المعلومات والاتصال؟

ومن أهم أهداف هذه الدراسة:

- تسليط الضوء على الدور المنوط بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في تقليل الآثار السلبية على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- إيجاد العلاقة التي تربط إستخدام التكنولوجيات الحديثة بتوطين سياسات التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

أن مشكلة الصيد البحري في الجزائر لا تكمن في نقص الإمكانيات الطبيعية وإنما في سوء استغلال الموارد المتاحة وتميز القطاع بعدم الاستقرار في الجانب المؤسساتي.

3- دراسة مهملي بن علي: مقالة علمية منشورة بمجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية تحت عنوان " **واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنمية في الجزائر**، العدد 3 جويلية 2023، بغليزان، الجزائر.

كانت إشكالية الدراسة كالتالي: " **ما هو واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر؟ وما هي سبل تعزيز تنمية هذا القطاع؟**"

من أهم أهداف الدراسة:

- إبراز واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تنمية وتطوير هذا القطاع.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- ينعكس مدى توفر الجزائر على المقومات والإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية والتنظيمية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات على مدى استعدادها الدائم والمتواصل في سبيل تطوير وتعزيز تنمية هذا القطاع انطلاقا من الإهتمام بالوضعية الإجتماعية والمهنية للصيادين والبحارة وحرفي الصيد البحري.

ثانيا: الدراسات العربية

1- **دراسة محمد فوزي الصفتي، دعاء أحمد عوض،** مقال في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02 جوان 2017، موسوم بعنوان: " **مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية**– فترة الدراسة (2010-2011).

كانت مشكلة الدراسة متمثلة في قصور الطاقة الإنتاجية السمكية الطبيعية عن مواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي.

وتمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- دراسة الطاقة الإنتاجية السمكية المصرية وفقا لمصادرها المختلفة
- التعرف على مفردات تحقيق التنمية السمكية المستدامة
- وضع مقترحات خاصة باستراتيجية تطوير وتنمية القطاع السمكي بصفة مستدامة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- بلغ مقدار التغير السنوي في نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك في مصر خلال فترة الدراسة حوالي 0.55% بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.7% من المتوسط السنوي البالغ نحو 84.5%.
- بلغ مقدار التغير السنوي في كمية الصادرات من الأسماك في مصر خلال فترة الدراسة حوالي 0.01 ألف طن بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.2% من المتوسط السنوي البالغ نحو 5.2 ألف طن.
- بلغ مقدار التغير السنوي في كمية الواردات من الأسماك في مصر خلال فترة الدراسة جوالي 0.45 ألف طن بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.24% من المتوسط السنوي البالغ نحو 189.5 ألف طن.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال تطرقنا إلى الدراسات السابقة المعروضة سالفا في هذه الدراسة، والتي كان موضوعها متعلق بنشاط الصيد البحري حيث كانت الدراسات في بلدين مختلفين الجزائر ومصر، وبمقارنة هذه الدراسات مع دراستي الخاصة يمكن استخلاص أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة على أنها جهد تكميلي للدراسات السابقة باستخدام بيانات جديدة خلال فترة زمنية جديدة (2010–2021) وفق صيغتين أسية وخطية لمجموعة مختارة من مؤشرات أداء قطاع الصيد البحري وأنها ربطتها بمستقبل التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال مختلف عناصر هذا الفصل، خلصنا إلى أن نشاط الصيد البحري شهد تطورا عبر العصور واكتسب محترفيه مهارات و تقنيات و خبرات تم تطويرها من خلال ممارستهم اليومية لصيد الأسماك فبعدما كان الصيد البحري مقتصرا على السواحل، ويمارس على الأرجل باستخدام وسائل جد تقليدية، أصبح الآن يرتاد أعالي البحار و المحيطات باستعمال معدات و سفن ضخمة ذات تكنولوجية عالية الأمر الذي زاد من كمية الإنتاج السمكي، ما أثر سلبا على الثروة السمكية حيث أفقر مخزونها و أدى إلى اختفاء بعض أنواعها.

حيث أدت الوضعية التي عرفتها جل المصايد السمكية في العالم إلى التفكير في مصادر جديدة للأسماك وذلك من خلال صناعة تربية الأحياء المائية واعتبارها نشاطا مكملا للصيد البحري، حيث تشكلّ أسرع القطاعات نموا في العالم لتلبية الطلب على البروتين الحيواني وتكاد تغطي في الوقت الراهن نحو نصف مجموع الأسماك المستهلكة على الصعيد الدولي، ولعل أي ركود محتمل لإنتاج الأسماك من أنشطة الصيد الطبيعي على الصعيد العالمي مقرونا بالنمو السكاني إنما يستدعي توجيه الأنظار باتجاه قطاع تربية الأحياء المائية، باعتباره يملك أكبر إمكانيات لإنتاج مزيد من الأسماك في المستقبل تلبية للطلب المتزايد على الأغذية المائية الآمنة و الممتازة حيث تتجلى الأهمية الاقتصادية لنشاط الصيد البحري و تربية المائيات من خلال ما يوفره هذا القطاع من مناصب شغل، وما يساهم به في دفع عجلة النمو و ترقية الصناعات الملحقة، إضافة إلى كونه مصدرا للعملة الصعبة من خلال مساهمته الفعالة في تطوير الصادرات خاصة في الدول النامية.

الفصل الثاني

واقع وبرامج إصلاح

قطاع الصيد البحري

في الجزائر

تـمـهيـد

تشكل موارد الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، ثروة اقتصادية كبيرة بالنظر لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية ومادية وأخرى بشرية في هذا المجال، مما يؤهل القطاع في أن يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التنمية بجميع جوانبها، وبغية تحقيق ذلك شرعت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في تطبيق سياسة تنموية شاملة من خلال تطبيقها لمختلف البرامج التنموية بهدف النهوض بالقطاع وتحقيق استدامته.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع الصيد البحري في الجزائر وكذا الوقوف على الإمكانيات المادية، الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر وقياس مدى تطوره بالاعتماد على بعض المؤشرات كمؤشر نمو إنتاج الصيد البحري، ومؤشر نمو الصادرات وكذا مؤشر نمو الأسطول واليد العاملة في الصيد البحري. كما سنتطرق إلى مساعي الدولة للنهوض بقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية من خلال إستعراض مختلف البرامج والإصلاحات التي اعتبرت قطاع الصيد البحري أهم بدائل التنويع الاقتصادي التي يعول عليها بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة غير المستغلة التي تحوزها الجزائر.

المبحث الأول: مقومات قطاع الصيد البحري في الجزائر وبرامج تنميته

أمام الثروات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر نجد أنفسنا مجبرين على تحليل الإمكانيات والقدرات الواجب توفيرها من أجل تثمين هذه الثروات ودراسة التطور التاريخي لقطاع الصيد البحري في الجزائر والتطرق لمختلف المخططات والبرامج المنتجة في سبيل النهوض بالقطاع وتنميته لتطوير الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: واقع وإمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة(2010، 2021)

أولا: نشأة وتطور قطاع الصيد البحري في الجزائر

مر قطاع الصيد البحري في الجزائر بمرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بعدم الاستقرار سواءا من حيث تسيير القطاع أو من حيث الخطط المنتهجة لتطويره، أما المرحلة الثانية فقد عرفت إهتمام كبير بالقطاع من حيث التسيير وجعله وزارة مستقلة، وقطاعا مهيكلا من خلال البرامج التنموية والاستراتيجيات المتعاقبة للدولة.

1/-مرحلة عدم الاستقرار (1962-1999):

خلال هذه الفترة لم تهتم الجزائر بقطاع الصيد البحري بل ظل مهمشا واتصف بعدم الاستقرار، حيث أوكلت مهمة تسييره منذ الاستقلال إلى سنة 1999 الى وصايات متعددة، حيث عرف قطاع الصيد البحري خمسة (05) وزارات مختلفة، ولم تستطع أي سياسة إقتصادية مطبقة في هذا القطاع من تحقيق الأهداف المرجوة.

- **عام 1962:** تم إنشاء مديرية الصيد البحري تابعة لوزارة الفلاحة وتحت رعاية الديوان الوطني للصيد (ONP)، هذا التنظيم كان استمرارا لما تركه الاستعمار الفرنسي.
- **عام1963:** أوكلت إدارة القطاع للديوان الوطني للصيد البحري تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية، حيث أسندت له مهمة تنظيم نشاط الصيد البحري وترقية المهنة.
- **عام1964:** أصبح الديوان تابعا لوزارة الفلاحة والإصلاح الريفي في سنة 1968 ليصبح تحت وصاية وزارة الدولة المكلفة بالنقل.
- **عام1969:** تم إنهاء مهام الديوان الوطني للصيد البحري وعوض بالديوان الجزائري للصيد البحري تحت وصاية الوزارة المكلفة بالملاحة البحرية، وقد تمثلت مهامه أساسا في تحسين ورفع مستوى الإستهلاك الداخلي وترقية الصادرات السمكية، تنظيم وتأسيس تعاونيات وجمعيات إنتاجية لتحويل وتسويق المنتجات البحرية، وتحسين نوعيتها سواءا على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية، وقد زوّد الديوان بأسطول مخصص للعمل في مياه البحر الأبيض المتوسط ومياه المحيطات.[1]

[1]- **وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل، الجزائر، 2002، ص -ص، 37-38.

- **في مارس1979:** تم فصل نشاطات الإنتاج عن مهام الإدارة، وهذا عن طريق إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري، التي تمثلت مهامها في توحيد وتنسيق ومتابعة كل النشاطات المرتبطة بالقطاع كالتمويل والإنتاج والتحويل والتوزيع والعمل على تطويره وتوجيه نشاط القطاع الخاص فيه.
- **نوفمبر1979:** تم حل الديوان الجزائري للصيد البحري وأنشأت المؤسسة الوطنية لبناء السفن الصيد البحري وتصليحها، وصناعة عتاد الصيد والمؤسسة الوطنية للصيد البحري.
- **في جويلية1980:** تم إلحاق القطاع مجددا بوزارة النقل حيث سميت بالوزارة المكلفة بالنقل والصيد البحري مع إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري.
- **جانفي1982:** تم إعادة تنظيم الوزارة من جديد، حيث تم ربط المديرية العامة للملاحة لوزارة النقل والصيد البحري بكتابة الدولة للصيد البحري، لتشكل كتابة واحدة هي كتابة الدولة للنقل البحري والصيد البحري.
- **جانفي1984:** عاد الارتباط مع وزارة الفلاحة مجددا، وذلك بإنشاء وزارة مكلفة بالصيد البحري تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري، التي كانت تهدف إلى وضع برامج خاصة للحفاظ على الثروة الصيدية وتنمية نشاطات تربية المائيات تربية المائيات، وكل ما يخص مؤسسات تربية السمك والصيد البحري.
- **جويلية 1989:** أصبح قطاع الصيد خاضعا لوصاية وزارة الري، وتم بعد ذلك في أفريل 1990 إنشاء الوكالة الوطنية للصيد البحري، ووضعها تحت وصاية وزارة الفلاحة.
- **جانفي 1996:** تم تعيين كتابة الدولة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري، وأخيرا أنشأت المديرية الصيد البحري العامة لدى (هذا التغيير في الوزارة الوصية أثر على تطور القطاع وتنميته ما يظهر في تطور الإنتاج الصيدي) وزارة الفلاحة والصيد البحري التي
- تولت مهام القطاع إلى غاية إنشاء وزارة خاصة به.[1]

2/-مرحلة استقلالية القطاع وإنخراطه في البرامج التنموية للدولة (2011/1999):

إرتأت الدولة الجزائرية إقامة وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية إبتداءا من **ديسمبر1999** حيث منح القطاع الاستقلالية التامة من أجل تدارك الوضعية المزرية من حالة عدم الاستقرار المؤسساتي، وتعدد الوصايا المسيرة لشؤونه فمن وزارة الفلاحة إلى وزارة النقل فوزارة الري، وترقية فضاءات جديدة يمكن من خلالها تعزيز مكانته في بنية الاقتصاد الوطني.

حيث أوكلت للوزارات الوصية العديد من المهام والصلاحيات يأتي على رأسها إعداد سياسة وطنية خاصة بميدان الصيد البحري والموارد الصيدية والمحافظة على الثروات الصيدية والمائية الوطنية والتحكم في تسييرها واستغلالها، مع العمل على ترقية سياسة خاصة بتربية المائيات مع دمجها بالزراعة والسعي لإنشاء نشاطات مصغرة على مستوى الساحل والمسطحات المائية من أجل خلق محيط "صيد بحري-سياحية" في سبيل تحقيق التكامل بين قطاع السياحة وقطاع الصيد البحري.[2]

[1] **-Ministère de la pèche et de ressources halieutiques**، Programme d'activité de secteur، Alger، Février 2000,P2.

[2] -**وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص40.

- **ماي2001:** تم إنشاء مديريات للصيد البحري والموارد الصيدية على مستوى الولايات ذات الواجهة البحرية والولايات المتوفرة على قدرات مؤكدة في مجال تربية المائيات، وأوكلت لها مهام تهدف إلى تنمية الثروة السمكية وإدارتها وحمايتها والعمل على تثمين المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.[1]

بعد استعراضنا لكرونولوجيا قطاع الصيد البحري في الجزائر إتضح جليا عدم الاستقرار والتذبذب الذي تميز به هذا القطاع، ما جعله أكثر نشاطات الاقتصادية فقرا وعجزا، بقدرات إنتاج غير كافية، وضعف في التجهيز والهياكل القاعدية مع غياب المنافسة وسيطرة الخواص على هذا القطاع. إضافة إلى العشوائية في التسيير والفراغ القانوني لسنوات طويلة حيث لم يعرف قطاع الصيد البحري إطارا قانونيا حقيقيا إلا سنة 1976م بإصدار مرسومين الأول تعلق بالقانون البحري، والثاني خاص بالتنظيم العام للصيد البحري تحت تكفل المديرية العامة للنقل البحري التابعة لوزارة النقل.[2]

ثانيا: إمكانيات قطاع الصيد البحري

تتجسد إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر في ثلاث (03) أصناف هي الإمكانيات الطبيعية، الإمكانيات المادية والمتمثلة في الأسطول البحري والهياكل القاعدية والهياكل الفوقية، والإمكانيات البشرية.

1/-الإمكانيات الطبيعية:

إن تحليل أهمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر يستدعي التعرف على الإمكانيات الطبيعية والخصائص التي يتميز بها القطاع وتحليل مختلف الخصائص المميزة للثروات الطبيعية.

- تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية كبيرة للصيد البحري بفضل سواحلها الطويلة حيث يمتد الشريط الساحلي على طول متعرج يتجاوز (1620 كلم^3) ومساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار، أين 1.4 مليون هكتار منها صالحة للصيد بالجبايات أي ما يمثل (15%) و3 ملايين مساحات مائية إصطناعية وطبيعية موزعة على التراب الوطني مخصصة لتربية المائيات تقدر بـ 100 ألف هكتار.

- مخزون من الأسماك يقدر بـ 500 ألف طن حيث تتوفر ولايات غرب البلاد على أكبر احتياطي سمكي، وتعتبر الثروة السمكية الجزائرية من أعلى المردودات على مستوى البحر الأبيض المتوسط وتمثل الأسماك السطحية 80% منه[3].

- مخزون معتبر من الأسماك الكثيرة الترحال وكذا أنواع أخرى ذات قيمة تجارية عالية.

---

[1]- **سيف الدين عتروس**، تكنولوجيات المعلومات والإتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، علوم، قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018/2017، ص 188.

[2]**La chambre Algérienne du commerce et d'industrie** «Secteur des Pêches-un partenariat timide »revue-mutation N°27,Alger ,1999,p.16.

[3]- **Ministère de L'Aménagement du Territoire, et de L'Environnement,** Etude diagnostique sur la biodiversité et les changements climatiques en Algérie, Projet MATE-PNUD-FEM, rapport final, Février 2015, P5.

- حوالي 800 نوع من الطحالب البحرية ذات الإستعمالات المتنوعة (الزراعة، الصناعة و الأدوية)، إضافة إلى مخازن هامة من المرجان الأحمر و الإسفنجيان.

- يعتبر القطاع السمكي في الجزائر من القطاعات الهامة والحيوية للإقتصاد الوطني من حيث القدرة على المساهمة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية[1]، بالإضافة إلى الموارد البحرية تمتلك الجزائر هكتار تعتبر مناطق صخرية تتلاءم والصيد الحرفي الصغير.[2]

- حوالي 100 ألف هكتار من المسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية[3]، كما يقدر عدد الأسماك المتواجدة في المياه العذبة بـ(71نوع) منها 26 تم إدخالها[4].

الجدول رقم(02): توزيع مسطحات المياه الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية

طبيعة المياه	المساحة بالهكتار	طبيعة الإستغلال
مصبات الوديان	8000	تربية في المياه العذبة
السدود	50.000	تربية المائيات في الاقفاص العائمة إستزراع مكثف
المستنقعات	1500	مناطق صيد الزريعة
السبخات	3000	التموين بالأرتيميا
المناطق شبه الجافة	20.000	تربية الأسماك
البحيرات	5105	تربية الأسماك تربية المحار

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

- يوفر التكوين الجغرافي للساحل فرصة هامة للصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر حيث تتباين الأعماق البحرية من منطقة لأخرى ما يجعل أنواع الأسماك وتقنيات الصيد تختلف حسب المكان.

[1]-**Fahima Boutarcha، Nacira Bourkhezer**، Analyse des déterminants de durabilité de l'activité de la pêche cas de la wilaya de Bejaia، Revue organisation et travail، volume 10, N°03, 2021, P282.

[2]**وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، مسيرة العطاء والتنمية، مجلة الصياد المسؤول، عدد خاص، ديسمبر 2001، ص08

[3]- **نذير غانية، صلاح الدين قدري**، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، مقارنة ميدانية تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد05، ديسمبر 2016، ص60

[4]**Ministère de L'Aménagement du Territoire, et de L'Environnement,** Etude diagnostique sur la biodiversité et les changements climatiques en Algérie, op.cit., P05

– يتميز الساحل الجزائري بمواقع معتبرة ومتنوعة من حيث شكلها، عددها وطبيعتها منها: الخلجان، وخلجان صغيرة تشكل نحو 10% من طول الساحل مناطق رطبة ساحلية بمياه عذبة أو أجاج، سواحل رملية صخرية من شواطئ أو أجراف.[1]

– كما أن أعماقه ذات طبيعة رملية وموحلة وصعبة يمثل ثلثيه الصخور.

كل هذه الواجهات والخصائص تشكل ثروة طبيعية لا يستهان بها، حيث تسمح الحالة الوعرة لتضاريس الأعماق البحرية بالحد من الصيد البحري باستعمال الجياب وبالتالي المحافظة على الثروة السمكية من الإستغلال المفرط بشتى أشكاله.

– إن المناطق الرطبة الساحلية (مثل بحيرات القالة) تشكل من خلال إتصالها بالبحر، نظاما بيئيا ساحليا يوفر تنوعا بيولوجيا قيما، كما يقدم القسم الغربي من الساحل الجزائري ثروة صيدية وذلك بفضل التيار الأطلسي حيث توفر الظروف الطبيعية الملائمة لتشكل ثروة صيدية جد معتبرة وكذا أنواعا قيمة مثل السردين والأنشوفة وغيرها.

– كما يحوز معظم الساحل الجزائري موردا متحركا ذا قيمة تجارية مهمة يتمثل في الأسماك الكبيرة المهاجرة (التونة الحمراء وسمك أبو السيف).

– تتشكل الثروة السمكية الجزائرية بشكل أساسي من الأسماك السطحية بنسبة 80% و20% من الأحياء القاعية، حيث يمكن تقسيم هذه الموارد إلى صنفين أساسين تتمثل أولهما في أسماك السطح أما الثاني فيتعلق بالأسماك التي تعيش بالقرب من الأعماق أو ما يعرف بالموارد الصيدية القاعية:

1– **أسماك السطح:(poissons pélagiques)**: أو ما يعرف بالأسماك الزرقاء (P. bleus) تعيش بالقرب من سطح البحر في مجموعات كبيرة مشكلة أسراب دائمة الترحال، بحثا عن شروط بيئية ملائمة في درجة حرارة مرتفعة نسبيا، وهي على ثلاث أنواع رئيسية:

- **أسماك السطح الصغيرة:** حيث تعتبر سمك السردين الأكثر وفرة في المياه الجزائرية ويمثل حوالي(80%) من مجموع الإنتاج السمكي الوطني إضافة إلى الأنشوفة والبوقة.
- **أسماك السطح المتوسطة:** كالأرسيلية(Bonites)، الأسقمري(Maquereaux)...
- **أسماك السطح الكبيرة:** كسمك التونة الحمراء (Thon rouge) وأبو السيف (Espadon)[2]

2– **الأسماك التي تعيش في الأعماق:** هي أحياء تعيش بالقرب من الأعماق والهضبات القارية، تتميز بأنها قارة وغير مهاجرة كما أنها تتميز بكثرة أنواعها وتعيش في أسراب قليلة الكثافة، ويمكن التمييز بين عدة مجموعات رئيسية هي:

---

[1]– **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص –ص ، 113– 114.

[2]– **بن لاغة محمد رضا**، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000–2010، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012–2013، ص56.

- **الأسماك البيضاء (P. blanc)**: تتميز بكثرة أنواعها وتعرف أيضا باسم أسماك القاع ويوجد ضمن هذه المجموعة سمك سلطان إبراهيم(Rougets)، أسماك البياض(Merlans)، المذهب(Dorades)، سمك موسى(Soles)....إلخ
- **القرشيات:(Requins et squals)** تمثل نسبة 3% من مجموع الإنتاج السمكي في الجزائر وتضم سمك القرش وكلب البحر...إلخ
- **القشريات(Crustacés)**: تعبر هذه المجموعة من الموارد السمكية ذات القيمة التجارية العالية وتضم الجمبري بنوعيه الأبيض والأحمر، سرطان البحر، الكركند أو جراد البحر (langoustes)
- **الرخويات(Mollusques)**: تشمل أنواع الرخويات البحرية القناصة ورأسيات الأرجل والمحاريات وتتشكل من الأخطبوط، الحبار، بلح البحر (Moules)، اصداف البحر (Coquillage).... إلخ.
- **الإسفنج البحري والمرجان:** حيث تتوفر الأعماق البحرية الجزائرية على مخازن هامة من المرجان الأحمر والإسفنج البحري إلا أنهما موردين غير مستغلين بصفة جدية.[1]

رغم هذه الإمكانيات إلا أن الساحل الجزائري يعتبر بيئة ضعيفة ومستغلة بشكل مفرط.

2/-الإمكانيات المادية:

تتمثل الإمكانيات المادية للصيد البحري في الهياكل القاعدية حيث تتوفر الجزائر على 45 ميناء، موزعة على الشريط الساحلي وعلى أكثر من 200 شاطئ بحري موزعين على 14 ولاية جزائرية، أما الهياكل الفوقية والتي يقصد بها الصناعات الصيدية ووسائل النقل، والتبريد كان عددها قليلا مقارنة بالإنتاج والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (03): الهياكل الفوقية والقاعدية لقطاع الصيد البحري الجزائري عام 2016:

الهياكل القاعدية والفوقية	صناعة الثلج	غرف تبريد	النقل المبرد	أنفاق التجميد	التصبير	التحويل
العدد	82	225	1316	22	10	23

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام – نتائج 2016-2018، نشرة رقم 49، 2021، ص37.

أما النوع الثالث من الإمكانيات المادية فيتمثل في أسطول الصيد البحري: حيث يمارس نشاط الصيد البحري بواسطة مراكب تختلف من حيث الحمولة، القدرة المحركة، عدد الصيادين العاملين على متنها، معدل العمر، وذلك راجع لإعتبارات أماكن وأعماق الصيد وبالتالي إختلاف أنواع الأسماك المصطادة، وبالتالي إختلاف كميات الإنتاج.

[1] **-Ministère de l'Agriculture de Développement Rural et de la Pêche**، Direction générale de la pêche et de l'agriculture, pêche et aquaculture en Algérie, situation et enjeux économiques, Tunisie, Octobre 2018, P19.

وعموما يتكون أسطول الصيد المستعمل في الجزائر من:[1]

جدول رقم (04): أهم المراكب المكونة لأسطول الصيد المستعمل في الجزائر

رقم	نوع المركب	السعة(طن)	الطول(المتر)	القدرة (حصان بخاري)	الغرض
1	مراكب صغيرة	5	7	12 – 25	صيد السمك الأبيض
2	مراكب Larning – net	15 – 20	10	25 – 50	صيد متنوع
3	مراكب سردينيات	20 – 40	11 – 22	130	صيد السمك الأزرق
4	الجيبيات	28	16 – 22	180 – 430	صيد السمك الأبيض
5	مراكب كبيرة	أكثر من 28	أكثر من 35	أكثر من 430	الصيد بعد 12 ميل

المصدر: أحسن بن النية، دور قطاع الصيد البحري في التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013/2014، ص55.

وتسمح لنا دراسة التطور العام لأسطول الصيد البحري بالجزائر بتقييم الجهود المبذولة خلال الفترة(2010-2021) و التي تظهر من خلال معطيات الجدول رقم (05) الموضح أدناه:

[1]- **أحسن بن النية**، دور قطاع الصيد البحري في التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013/2014، ص55

جدول رقم (05): تطور أسطول الصيد البحري خلال (2010-2021)

نوع المركب / السنوات	سفن الصيد (Chalutiers)	سردينيات (Sardiniers)	قوارب صغيرة (Petits métier)	مركبات التونة (Thoniers)	سفن الصيد المرجان (Corailleurs)	المجموع
2010	502	1102	2561	15	11	4191
2011	512	1143	2696	15	11	4327
2012	521	1202	2665	15	11	4914
2013	526	1231	2796	16	11	4580
2014	542	1255	2964	16	10	4787
2015	552	1295	3160	17	10	5034
2016	551	1348	3413	17	9	5338
2017	552	1353	3562	18	9	5494
2018	551	1365	3673	19	9	5617
2019	550	1660	3550	24	9	5793
2020	548	1405	3873	27	/	5853
2021	551	1458	3930	27	/	5966

Source : Ministère de la pèche et des produits halieutiques, centre national d'information et des statistiques(CNIS)/Direction générale des Douane

3/-الإمكانيات البشرية:

يتميز قطاع الصيد البحري بمحدودية تشغيله وإرتباط عدد العاملين فيه بحجم أسطول الصيد، حيث أن دراسة التطور النوعي والكمي للبحارة والصيادين يسمح بالتعرف على الجهود المبذولة في مجال التشغيل بقطاع الصيد البحري من حيث تطور عدد وحدات الصيد وزيادة مراكز التكوين لتحسين المستوى التأهيلي للصيادين ما ينعكس بصفة مباشرة على كمية ونوعية الإنتاج.

وقد سايرت الجزائر هذا الإتجاه المتصاعد في العمالة في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في العقد الأخير، وهو ما يظهر جليا في عدد البحارة الذي وصل إلى (90838) صيادا خلال الفترة (2010-2019) مقابل 43576 صياد في العشر سنوات الماضية أي بنسبة نمو تقدر بـ (108%) كما إرتفع عدد

العاملين في القطاع البحري من 70 ألف موظف عام 2010 إلى (142354) موظف عام 2021 أي بنسبة نمو تقدر بـ (8.5%).

هذا التطور المستمر كان بعد إحداث وزارة مستقلة تهتم بالإستثمار في الهياكل القاعدية، ووسائل الصيد الضرورية، وكذا تكوين وتأهيل الصيادين.[1]

جدول رقم: (06) تطور عدد البحارة في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)

أصناف المهن / السنوات	اليد العاملة المباشرة (مجمع البحارة) منها:	ربان السفن	ميكانيكيون	صيادون	اليد العاملة غير المباشرة	المجموع
2010	41544	3699	1890	35955	28456	70000
2011	42760	3832	1860	37068	31240	74000
2012	43600	4247	2024	37329	34400	78000
2013	43469	4516	2135	36818	34131	77600
2014	44479	4601	2236	37642	37521	82000
2015	48072	5065	2509	40498	41728	89800
2016	49836	5375	2518	41943	45164	95000
2017	53921	5449	2595	45877	49879	103800
2018	56206	5347	2699	48160	59466	115672
2019	58545	5911	2731	49903	63964	122509
2020	61087	5934	2952	52201	69228	130315
2021	65100	6279	3165	55656	77254	142354

Source : Office National des Statistique, les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019,collections Statistiques N°224/2022,Série E :Statistiques économiques N°111,Alger, Janvier 2022.

Office National des Statistique, les principaux indicateurs du secteur de la pêche :Année 2021,collections Statistiques N°1015,p15, 2022

المطلب الثاني: برامج تنمية قطاع الصيد البحري

كان الهدف من برامج إصلاح و تنمية قطاع الصيد البحري هو إستدراك الوضع وإعادة تأهيل وتفعيل دور القطاع كركيزة من ركائز الاقتصاد، حيث عملت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية على وضع إستراتيجية تنموية ترتكز على جانبين: جانب تخطيطي يتمحور في عدة مخططات وطنية وجانب آخر يتمحور على التعاون والشراكة الأجنبية.

[1] -**Ministère de la pèche et des productions halieutiques**, op.cit.

ولترقية قطاع الصيد البحري رسمت الوزارة مبادئ ترتكز عليها وهي:

1- صيد مستديم: ويستهدف ضمان ديمومة الثروة و الإستغلال الرشيد لكل نقاط المياه الموجودة داخل التراب الوطني واحترام التنظيمات والقوانين المتعلقة بالاستغلال (إحترام فترة الراحة البيولوجية مثلا) وأيضا خلق الثروة وخلق مناصب شغل دائمة.

2- صيد إقتصادي: ويقصد به مراعاة البعد الاقتصادي أثناء القيام بعملية الإنتاج وكل النشاطات التابعة له من تحويل وتصدير، وذلك عن طريق تحديد أسطول الصيد البحري حسب ما تتطلبه شروط التكنولوجيا الحديثة.

3- صيد إحترافي: والمقصود هنا الإرتقاء بأداء المهنيين لغرض إستغلال أكبر قدر ممكن من المساحة البحرية، بحيث يعتبر نشاط الصيد البحري في الجزائر في أغلبيته صيد تقليدي، ويتم إستغلال ما يعادل 2 مليون هكتار على مساحة قدرها 9.5 مليون هكتار من الساحل القاري والنسبة المتبقية أي 7.5 مليون هكتار تبقى غير مستغلة.

4- صيد مسؤول: من خلال مراعاة أخلاقيات المهنة عن طريق تدريب وتحسيس المهنيين ليصبحوا مسؤولين في أداء نشاطاتهم، محافظين على المحيط الذي يعملون به وفق مدونة السلوك للصيد الرشيد.

5- صيد مندمج: عن طريق خلق مشاريع تعاون وعمل مع القطاعات الوزارية الأخرى والتي لها علاقة بالصيد البحري مثل إدماج الصيد البحري والسياحة والفلاحة أو الرياضية.

6- صيد ذكي ورشيد: وذلك من خلال تثمين الخبرات وتنويع الإنتاج، والمقصود بذلك إيجاد كيفيات خاصة ومحفزة لتشجيع المتعاملين مع القطاع للإستثمار فيه وترقيته، وكذا خلق الشراكة المكملة والرامية إلى إحداث قيمة مضافة في تطوير القطاع.[1]

7- صيد إيكولوجي: من أجل المحافظة على النظام البيئي والمحيط بصفة عامة والمحيط البحري والمائي بصفة خاصة، وكذلك من خلال إستغلال كل نقاط المياه المتواجدة مع البيئة وتوفير الانسجام والتكامل، وجعل المنشآت المينائية ومنشآت التربية السمكية إضافة تحسيسية للمحيط والبيئة.

ووفقا للمبادئ سالفة الذكر، تستهدف الإستراتيجية المتوخاة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في:

- المساهمة في تحسين الإنتاج الجزائري، ووضع التأشيرة الجزائرية؛
- خلق مشاريع مدمجة (صيد، فلاحة، رياضة، ترفيه، تسلية)؛
- المساهمة في تثبيت الطاقات العلمية والوطنية عن طريق تثمين التكوين والبحث العلمي من خلال تحسين مستوى التحكم الفني والتكنولوجي؛
- رفع نسبة ونوعية الكمية الإستهلاكية للفرد الجزائري والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

[1] **يايسي إلياس**، مرجع سبق ذكره ، ص117

الفرع الأول: برامج التنمية خلال الفترة(2001-2005)

تلخص الهدف من برامج التنمية التي إعتمدتها الدولة في رفع معدل الاستهلاك (6.5كغ) للفرد، ورفع الإنتاج إلى حوالي (230000طن) في العام، إضافة إلى زيادة الإيرادات من العملة الصعبة وتمثلت في ثلاث مخططات هي:

أولا: المخطط الخماسي لتربية المائيات(2001-2005)

أمام الطلب المتزايد على المنتجات السمكية وتحسبا لنموه في السنوات العشر المقبلة، كان يجب على الجزائر أن توفر صناعة تربية المائيات لضمان مورد إضافي للموارد الصيدية ودعم المصايد البحرية.

في هذا الإطار أُعد مخطط خماسي لتربية المائيات، كان يهدف إلى:

- إنتاج إضافي يقدر بـ (30 ألف طن) يوجه منه حوالي (3900 طن) نحو التصدير بحيث يتم إنتاج حوالي (3850طن) في المرحلة الأولى (2001-2003)؛
- إستحداث مناصب شغل مباشرة تقدر بـ (70 ألف منصب) وحوال (10 ألاف) منصب غير مباشرة؛
- تحصيل إتاوات هامة لصالح الخزينة مقابل عقود الإمتياز المبرمة.

بالرغم من توفر الجزائر على الإمكانيات الطبيعية في مجال الصيد البحري إلا أن إنجاز مشاريع تربية المائيات تتطلب توفر منشآت قاعدية، وهياكل ضخمة على مستوى الأملاك العمومية، إضافة إلى الدعم المالي لهذه المشاريع، ووجود مفرخات طبيعية وإصطناعية، ومصانع إنتاج الأغذية الموجهة للأسماك، وفي غياب ذلك محورت الوزارة الوصية (وزارة الصيد البحري) المخطط الخماسي لتنمية تربية المائيات حول مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: (2001-2003) تهدف من خلالها إلى رفع العراقيل السابقة الذكر والسماح بانطلاق 20 مشروعا لإستزراع الأسماك بصفة موسعة من طرف المتعاملين الخواص، من خلال إستزراع حوالي (17 مليون) بلعوط (صغار السمك) عبر مختلف السدود والمسطحات المائية للوطن.

المرحلة الثانية: (2004-2005) موجهة لتربية الأحياء المائية بصفة مكثفة من خلال تشييد صناعة لتربية المائيات قائمة بذاتها.

بصفة عامة يسمح المخطط الخماسي لتربية المائيات عبر مرحلتيه بـ:

- إنشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي الوطني؛
- إحداث مراكز وهياكل قاعدية للصيد القاري؛
- إنشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي؛

[1]-**مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره ص 135

- إنشاء مفرخات متنقلة؛
- تشجيع الاستثمار الوطني وتدعيم الشراكة في صناعة الأحياء المائية؛
- إنشاء وحدات لصناعة الأغذية الموجهة للأسماك؛
- إستغلال كامل للمسطحات والمجمعات المائية التي يمكن تثمينها في إطار تربية المائيات.[1]

ثانيا: المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات (2001-2005)

تمثلت أهم أهدافه في زيادة الإنتاج الصيدي إلى (200.000طن) في العام و إستحداث(50.000) منصب عمل دائم، كما تم تنظيم الغرفة الوطنية للصيد وتربية المائيات والمجلس الوطني للصيد البحري.

علاوة على ذلك ينص المخطط على إقامة إتفاقيات مع دول الجوار المواجهة للمحيط، وتطوير أسطول متخصص في صيد التونة، من خلال العمل على المحاور التالية:

1- **تحسين وتنويع الإنتاج:** الذي يتحقق عن طريق :

- إدخال وحدات صيد بحري جديدة ومتطورة وفعالة؛
- استغلال جميع الأصناف الصيدية الموجودة في المياه الإقليمية؛
- تطوير إنتاج الطحالب البحرية؛
- تكوين وتأهيل البحارة في أحدث التقنيات، خاصة في مجال إنتقاء المصيد والإستعمال العقلاني لمعدات الصيد البحري والملاحة.

2- تطوير وتحقيق الكفاءة المهنية للصناعات الصيدية:

هذا المحور مبني على توفير قاعدة صناعية كفؤة وملائمة في القطاع، تسمح بإقامة تنمية مستدامة ومتوازنة خاصة على مستوى نشاطات الدعم للإنتاج منها:

- صناعة وتصليح وصيانة الميكانيكية للسفن، وتسويق قطاع الغيار؛
- صناعة وتسويق آلات ومعدات الصيد البحري؛
- إنشاء مؤسسات تغليف وتعبئة، وتحويل وتسويق المنتجات الصيدية؛
- تنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات والمجلس الوطني للصيد البحري.[2]

[1]- **بن لاغة محمد رضا**، مرجع سبق ذكره ، ص136

[2]**مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص- ص ،127-128

3- تطوير الصيد في أعالي البحار والمحيطات:

يقصد بتطوير الصيد في أعالي البحار بإدخال وحدات صيد بحري نصف صناعية وصناعية، تستهدف الموارد الصيدية المتوفرة بكميات معتبرة في أعالي البحار وإعداد إتفاقيات مع الدول على المحيط.

4- تطوير صيد التونة:

يمثل الساحل الجزائري ممرا مهما لأسراب سمك التونة خلال فترة الهجرة في البحر المتوسط، ولهذا يجب إستغلال هذه الثروة إستغلالا كاملا لتحقيق أقصى ربح من خلال تطوير أسطول صيد متخصص وترقيته ليكون في مستوى الدول المجاورة.

ثالثا: المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001-2005)

يصبو هذا المخطط إلى تقديم الدعم لأسر الصيادين التقليديين، الفقراء والمعوزين القاطنين على طول الشريط الساحلي والمقدرين بحوالي (26.000) أسرة، ويتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني وفقا للمخطط الوطني لمحاربة الفقر والتهميش، من خلال تسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة وتعزيز صيانة وإصلاح القوارب وتوفير قطع الغيار إضافة لتسهيل إجراءات الحصول على القروض من المؤسسات المالية.[1]

إن تحقيق هذا المخطط محكوم ببعض الأعمال منها:

- تكوين الصيادين الشباب؛
- وضع آليات للدعم المادي للدولة لصالح تنمية الصيد الحرفي؛
- تسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة عائلية؛
- تعزيز إصلاح وصيانة المراكب وتسهيل توفر قطع الغيار؛
- تسهيل إجراءات القروض في المؤسسات المالية؛
- أولوية وسرعة التكوين لجميع الصيادين الساحليين؛
- الحث على تنظيم المهنة، بإنشاء الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات.

إن البرامج الثلاثة في حوصلتها تهدف إلى الرفع من معدل إستهلاك الفرد وزيادة الإنتاج الصيدي إلى حوالي (230.000طن) في العام، إضافة إلى إستحداث (100.000) منصب عمل، وكذا الرفع من مداخيلها من العملة الصعبة.[2]

[1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص129

[2] **بن لاغة محمد رضا**، مرجع سبق ذكره، ص 137

رابعا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية (2001-2004)

إستوحى هذا البرنامج أهدافه من المخططات الخماسية (2001-2005) والمتمثلة في:

- تطوير الصيد البحري وتربية المائيات؛
- توفير فرص عمل دائمة؛
- تشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- الزيادة في الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية ومحاربة الفقر والإقصاء؛
- تشجيع الصادرات غير النفطية والحفاظ على البيئة.

تمثلت الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري فيما يلي:

- تطوير وتأهيل الصيد الساحلي، الحرفي وفي أعالي البحار؛
- تهيئة شواطئ الرسو؛
- تنمية تربية المائيات والصيد القاري؛
- دعم أنشطة الإنتاج من المنبع (بناء وإصلاح وصيانة السفن...)؛
- دعم أنشطة الإنتاج من المصب (التعبئة ،التغليف، التوزيع والتبريد والنقل....إلخ).

هذا البرنامج الذي خُصص لتمويله (9.5 مليار دج) يتطلب إجراءات تأسيسه وهيكلة وآليات أخرى لتأسيسه تتمثل خصوصا في:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAP) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج؛
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- إدخال إجراءات جبائية وشبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديون المهنيين المستفيدين من مشاريع تطوير أسطول الصيد الحرفي في إطار إتفاقيتي قروض، الأولى مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) والثانية مع الحكومة الإيطالية بعنوان القرض التنازلي الإيطالي (CII) المقدرة بـ (0.2 مليار دج).[1]

[1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص – ص،130 – 131

الفرع الثاني: برامج الإصلاح خلال الفترة (2005-2009)

جاءت برامج الإصلاح خلال الفترة (2005-2009) تكملة للبرامج التي سبقتها وتصحيحا لنقائصها، خاصة بعد الجلسات الأولى للصيد البحري وتربية المائيات التي بينت أهم إنشغالات الفاعلين في القطاع، ومحاولة تحقيقها في الواقع.

أولا: المخطط التوجيهي للصيد البحري وتربية المائيات آفاق 2025

هو عبارة عن إستراتيجية للقطاع على مدى (20سنة) ويهدف لإيجاد فضاءات إقتصادية و إجتماعية قابلية للتسيير ومؤهلة لإنتاج ثروات مستدامة عن طريق مشاريع يمكن تحقيق تنميتها إما بالقيادة الذاتية أو بإدماجها مع البرامج التنموية للقطاعات الأخرى.[1]

يهدف هذا المخطط إلى زيادة الإنتاج الوطني ليصل إلى (274189طن) ورفع الاستهلاك الفردي إلى (6.5 كلغ/للفرد/للسنة) دون إحتساب الواردات وتكون إستراتيجيته على محورين:

1- في مجال الصيد البحري: تسعى الوزارة من خلال هذا المخطط إلى رفع الإنتاج الصيدي إلى (221.000 طن) بحلول عام(2025)، واستحداث (23661) منصب عمل مباشر، و (71000منصب) غير مباشر، التي ستتحقق من خلال بعض المشاريع والإجراءات التي نذكر منها:

- إدخال 1493 وحدة صيد جديدة منها 192 جيب و 619 مهنة صغيرة؛
- إنشاء ميناءين جديدين في أقصى الشرق والغرب؛
- فصل الصيد البحري على الأنشطة التجارية على مستوى سبع موانئ مختلطة (الغزوات، وهران، أرزيو، تنس، الجزائر، أزفون، بجاية)؛[2]
- تهيئة وتوسيع الموانئ الموجودة، وإنشاء أخرى جديدة بغية الوصول إلى (46ميناء) إضافة إلى إنجاز (49 شاطئ رسو) بحلول 2025؛
- تقليص إستراد وحدات الصيد البحري وضمان الصيانة للسفن بإنشاء 3 ورشات لبناء سفن متوسطة الحمولة و6 خاصة بالقوارب الصغيرة؛
- إنشاء (36محطة) تموين بالوقود على مستوى الموانئ؛
- فيما يخص الهياكل الفوقية، بحلول 2025 سيتم إنجاز 47 سوق للبيع بالجملة و 62 معمل جليد و 46 مخزن للتبريد إضافة إلى ستة مصانع لتحويل الأسماك.[3]

---

[1]- **وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، المخطط التوجيهي لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات آفاق 2025، 2008، ص20

[2]**أحسن بن النية**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3]**وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، مرجع سبق ذكره، ص – ص ،37 – 38

2- في مجال تربية المائيات: من خلال هذا المخطط، تهدف الوزارة إلى زيادة منتجات تربية المائيات لتصل إلى نسبة (20%) من الإنتاج الكلي بحلول 2025 ثم (50%) بحلول 2030 واستحداث (4557) منصب شغل مباشر و (13671) غير مباشر وذلك عن طريق:

- تخصيص مواقع لنشاط تربية المائيات ضمن الفضاءات المخصصة للنشاطات الأخرى كالزراعة والسياحة والري؛
- تحسين الإطار المؤسساتي والقانوني لتربية المائيات، وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق تسيير مستدام له؛
- متابعة مشاريع تربية المائيات في ميدان استعمال الموارد البيولوجية وتقييمها المنتظم؛
- إعداد وتنفيذ برامج عمل في مختلف ميادين تربية المائيات.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير أحسن الشروط للسماح لمربي الأسماك بوضع منتوج سليم وبالكميات المطلوبة مع المحافظة على البيئة، والتي لن تتحقق إلا بتوفير الهياكل القاعدية والفوقية اللازمة لها المتمثلة في:

- إنجاز مراكز لمعالجة الرخويات ومفرخات بحرية لتكاثر المحار والجمبري وذئب البحر ومركز لتربية الصدفيات؛
- إنشاء مصانع للأغذية السمكية ومفرخات لإنتاج البلاعيط (صغار السمك) ووحدات لصناعة العتاد الملائم للنشاط؛
- توفير 87500 هكتار لتربية المائيات منها (60.000هكتار) من المسطحات المائية و (1000هكتار) من الأراضي إضافة إلى (16600هكتار) من المستنقعات.

هذه المواقع تم إختيارها على أساس سهولة الوصول إليها، وقدرة استيعابها أو على أساس إدماج تربية المائيات في النشاط الزراعي من خلال استعمال مياه تربية السمك والقشريات والطحالب مع مياه الرعي الفلاحي موزعة كالآتي:

- (112) موقع ساحلي منها (96) تربية الصدفيات (39) لتربية السمك في البحر (03) مواقع لتسمين التونة وموقع واحد لزراعة الطحالب؛
- (30) موقع بمصبات الوديان، (03) بالمستنقعات و (05) بحيرات ساحلية وبحيرتين داخليتين؛
- توفير 46 مخزن تبريد، 62 مصنع للثلج الأمر الذي ساعد على تلبية الحاجيات الأساسية المتعلقة بالشروط الصحية بالمنتجات البحرية.
- بالنسبة لتربية الأسماك المكثفة تم إعتماد 50 سدا للتربية في الأقفاص العائمة و 11 بئر تنقيب للتربية في البرك، أما تربية الأسماك الموسعة فاختير لها (109موقع) منها 91 سد، وسيتم إنجاز 10 وحدات إنتاجية خاصة بالتربية السمكية شبه المكثفة في المستنقعات؛

- فيما يخص الصيد القاري تم اختيار (53 حاجزا) وسدا نظرا لسهولة الالتحاق بها من جهة، وطاقة استيعابها من جهة أخرى، كما ستخضع هذه المواقع لعمليات إعادة إستزراع منتظمة من أجل توفير مخزون سمكي قابل للإستغلال؛
- إضافة إلى (06 وحدات) لتربية القشريات منها (03) خاصة بالتربية شبه المكثفة في البرك، إضافة لإنتقاء (06) مواقع لزراعة الطحالب لزراعة الطحالب.[1]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الإقتصاد الجزائري ويهدف إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة العاملين بالقطاع وتطوير البنى التحتية.

خصص لها ما يقارب (12 مليار دج) بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري من خلال:

- رسم خرائط لتحديد الموارد؛
- دعم تكوين الشباب في مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطيرها؛
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛
- تشجيع الإستثمار في ميادين دعم الصيد البحري منذ بداية النشاط إلى نهايته؛
- مواصلة دعم القروض لإستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

ثالثا: المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري(2003-2007):

يرمي هذا المخطط إلى تحديد آفاق القطاع في مجال التنمية المستدامة لنشاطاته وتنفيذها، لاسيما عن طريق:

- زيادة الحصيلة الجبائية حيث ينتظر أن تقدر بـ (132 مليون دج)؛[2]
- الزيادة في الإنتاج: الإمكانيات المتاحة تسمح بالزيادة في الإنتاج طردا مع إدماج السفن الجديدة ما ينتج عنه مساهمة أكبر للقطاع في تحقيق الأمن الغذائي؛
- إستحداث مناصب شغل مقدرة بـ 22711 منصب شغل دائم؛

[1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص 133

[2] **بن لاغة محمد رضا**، مرجع سبق ذكره، ص 139

- توفر المنتوج: سيحدث قطاع الصيد البحري من خلال إجراءات الضبط والمرافقة ظروفا لتوزيع وتسويق المنتجات لفائدة أغلبية السكان ورفع معدل الاستهلاك السمكي إلى 6.3 كلغ/للفرد بالنسبة للحصة الغذائية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية؛
- التنمية الريفية والتوازن الجهوي، بروز أقطاب اجتماعية واقتصادية سيسمح بتنمية المناطق المعزولة وباستقرار السكان؛
- الحفاظ على الموارد البيولوجية: يندرج استغلال الموارد البيولوجية لا محالة في إطار الصيد المسؤول العقلاني الاقتصادي، الاحترافي الإيكولوجي والمستديم ؛
- ترقية الإستثمار: يوفر القطاع من خلال قدراته ومستواه الحالي من التنمية إطارا أمثلا للإستثمار الوطني والأجنبي على مستوى مختلف فروعه؛
- تشجيع الصادرات: من خلال الزيادة في الصادرات إلى مستوى 2500 طن/سنة و تصدير بعض الأنواع ذات القيمة التجارية العالية (القشريات، الرخويات، التونة الحمراء، ...الخ) و الذي من شأنه توفير عائدات معتبرة بالعملة الصعبة.[1]

*** نتائج المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات (2003-2007):**

على مستوى الصيد البحري والصيد في المحيطات: تم تحقيق النتائج التالية:

- الصيد الساحلي للأسماك السطحية(الأسماك الزرقاء) : قُدرت نسبة الإنجاز بنحو 85%حيث تم إدخال (312سفينة) صيد للسردين وسفينة جيلب إضافية بطول أكثر من 16 متر من أصل 372 وحدة مبرمجة وإعادة تأهيل أكثر من 350 وحدة بنسبة إنجاز فاقت 100%؛
- صيد الأسماك القريبة من السطح والقشريات، المسمى الصيد التقليدي حيث تم انجاز 962 وحدة إضافية من نوع قوارب الحرف الصغيرة بطول (6.80-7.50) متر بنسبة انجاز قدرت بنحو (75%) من البرنامج المسطر؛
- الصيد في أعالي البحار: حيث تم إدخال 145 سفينة صيد لمختلف المهن بنسبة إنجاز وصلت إلى نحو 80%؛
- إعداد وتأهيل (72) موقع خاص لتربية المائيات حيث يوجد 60% من هذه المواقع المستحدثة في منطقتي الهضاب العليا والصحراء الجزائرية.

على مستوى تربية المائيات:

- إنشاء مركز تفريخ و05 مفقصات متحولة في المياه العذبة ؛
- إنشاء مفقصة بحرية ؛
- إنشاء مزرعة نموذجية تضمن مهمة الإرشاد لهذا النشاط، واستحداث نوع من تربية الأسماك في الأقفاص العائمة على مستوى السدود؛

[1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص -ص ، 134-135

- إنشاء 25 مؤسسة لتربية الصدفيات من نوع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج المحار وبلح البحر، وثلاثة مزارع للأقفاص العائمة ومزرعتين بحريتين لتربية ذئب البحر، واثنتان لإنتاج الجمبري في المناطق الساحلية؛
- أما في المناطق القارية فقد تم إنشاء 24 مركزا للصيد القاري لغرض تثبيت سكان الأرياف المعنيين، وإنشاء مزرعة لتربية البلطي.

وأخذا بعين الاعتبار المواقع المعتمدة والتكنولوجيا المختارة والأنواع المقتناة فإن إمكانيات تربية المائيات كما هي في إستشرافات المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات تصل إلى حدود (22500 طن).[1]

الفرع الثالث: برامج الإصلاح ما بعد 2010

رغم ما سبق من جهود للنهوض بقطاع الصيد البحري إلا انه مازال يحتاج إلى المزيد من الدعم والإهتمام لإستكمال المشاريع التي تم إطلاقها خلال البرامج السابقة، وأيضا لتغطية احتياجات المواطن، ولتكفل المورد البشري العامل في قطاع الصيد البحري

أولا: البرنامج الخماسي (2010-2014)

يندرج ضمن ديناميكية التنمية الوطنية التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فهو يمثل إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الإقتصاد استجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، كما يهدف إلى إستكمال المشاريع الكبرى وإطلاق مشاريع جديدة من خلال زيادة قدرات الموانئ وتوسيع شبكة النقل إضافة إلى تحقيق الرفاهية لممتهني القطاع، يتمحور المسعى في هذا الميدان حول:

- تعزيز تنظيم المهنيين والمتعاملين الاقتصاديين؛
- تطور قدرات الإستقبال الخاصة بالصيد البحري التقليدي ومهن الصيد الصغيرة في المناطق المحرومة؛
- ترقية تربية المائيات وتطويرها من أجل تنويع الإنتاج الوطني وتعويض النقص في الكميات المفروض بفعل تحديد أماكن الصيد الرئيسية؛
- تعزيز ترتيبات مراقبة منتجات الصيد قصد ضمان متابعة أمثل لإحصائيات إنتاج الأسطول وتنظيم أسواق الجملة وضمان سلامة المنتجات الصيدية؛

- تحسين المعارف الحالية حول حجم الموارد الصيدية الوطنية، وتطوير العرض في مجالات التكوين، وتكييفه مع المقتضيات في ميادين الأمن البحري وأشكال استغلال موارد الصيد البحري إلى جانب استغلال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في مجال تربية المائيات.

[1] **بن لاغة محمد رضا**، مرجع سبق ذكره، ص – ص ، 143- 144

ولتحقيق ذلك لا بد من تجسيد التدابير الآتية:

- مواصلة دعم مهنيين الصيد البحري بصفتهم شركاء إجتماعيين و إقتصاديين قصد تحسين قدراتهم بشكل أمثل في إطار تنمية مستدامة لنشاطات الصيد البحري، وتربية المائيات، ووضع الترتيبات المتعلقة بإستغلال وتأطير شواطئ الرسو المستلمة وإتمام أشغال الإنجاز الجارية؛
- استكمال البرنامج الأول لإنجاز الأسواق الأولية لبيع الأسماك ؛
- تنفيذ برنامج دعم تنمية نشاطات تربية المائيات في إطار التمويل الثلاثي وإنجاز أشغال حملات التقييم للموارد الصيدية الوطنية في البحر؛
- تحسين قدرات مؤسسات التكوين.[1]

ثانيا: برنامج توطيد النمو (2015-2019)

هو برنامج مكمل للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه في بداية عام 2015، ويهدف إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 7% والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات مع ضرورة إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني، من خلال ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع القدرات الفلاحية وترقية السياحة.

ويندرج تطوير الصيد البحري وتربية المائيات في إطار إستراتيجية تطوير وتنويع الإنتاج الوطني وسياسة الأمن الغذائي للبلاد، الذي يتحقق عن طريق دعم الإستثمار في الصيد البحري التقليدي، وتوفير التكوين المناسب لإحتياجات المهنيين وإعادة تأهيل وعصرنة الأسطول الوطني، والتوسيع والرفع من قدرات الموانئ وملاجئ الصيد.

يهدف هدا البرنامج أساسا إلى رفع الإنتاج الوطني في الصيد البحري وتربية المائيات إلى (200.00طن) وذلك من خلال:

- المرافقة في إنجاز (5000) مشروع خاص في القطاع، منها (650) مشروع في تربية المائيات البحرية وأحواض تربية المائيات القارية والصحراوية؛
- إنجاز وتهيئة وتوسيع (38) مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد منها (11) شاطئ جنوح؛
- إنجاز (45) بنية تحتية لاستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة؛

- تنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات في الساحل و(29) منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني؛

[1] **مختار رحماني حكيمة**، مرجع سبق ذكره، ص -ص ، 136-137

- ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي لتمويل نشاطات الصيد.[1]

ثالثا: برنامج أكواباش« Aquapêche » 2020

جاء برنامج أكواباش–aquapêche 2020 مرتكزا على نتائج المخطط الخماسي (2010–2014) وكتمديد للإجراءات غير المنتهية، ويتمحور هذا البرنامج على أربعة (4) محاور تدخل ذات أولوية هي:

1- ترقية شعب الصيد البحري وتربية المائيات مع توجه خاص نحو إدماج الموارد وديمومتها والمحافظة على مناصب الشغل واستحداث أخرى جديدة ؛

2- تحسين تموين السوق المحلية بمنتجات متنوعة ذات نوعية أحسن ووفرة أكبر للمستهلك؛

3- وضع أجهزة المساعدة والدعم المناسبين لتنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات؛

4- توطيد الحكامة وترسيخ التسيير التشاركي، خدمة لتنمية القدرات وإنماء الإقتصاد الإنتاجي الوطني.

و يمكن تحقيق هذه المحاور من خلال مجموعة من المشاريع الخاصة والعمومية:

فعلى المستوى الخاص: تتمثل في مرافقة أكثر من 5000 موزعة كما يلي :

عصرنة وتأهيل 2500 سفينة و 600 مشروع في تربية المائيات و 1900 مشروع لدعم الإنتاج ووسائل الإنتاج .

أما على المستوى العام: فالمشاريع العمومية المندرجة ضمن هذا البرنامج تتمثل في إنجاز، تهيئة، توسيع واستلام (38 ميناء) منها:

11 شاطئ رسو، وتحديدا استغلال 29 منطقة لنشاط تربية المائيات، إضافة إلى إنجاز 45 هيكل للتسويق و14 مخطط لتهيئة وتسيير المصائد، كما تهدف إلى تنفيذ مخطط تهيئة وتسيير إستغلال المرجان.

في 31 ديسمبر 2016 ومع استمرار انخفاض سعر البترول، ولتدارك الوضع الاقتصادي، بادرت الجزائر إلى تبني إجراءات جديدة تهدف الى ترشيد النفقات العامة، متمثلة في خفض تمويل برامج الاستثمارات العمومية وتجميد كل العمليات التي لم تنطلق، إضافة الى الالتزام بعمليات الضرورية فقط والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، ما أثر على تحقيق الأهداف التي كانت تطمح لها هذه البرامج للفترة (2015–2019)

تجسدت أهداف هذا البرنامج من خلال المساهمة الفعالة في تعزيز وتوطيد الأمن الغذائي المستدام وتوفير منتجات ذات نوعية للإستهلاك مع المحافظة على الثروات الصيدية في إطار الصيد المقبول، إضافة إلى تنمية وتعزيز قدرات منظومة الإنتاج المحلي والوطني.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 138

كما حدد المخطط التنموي لشعب الصيد البحري وتربية المائيات محاور التدخل ذات الأولوية والتي تضمنت أربعة مستويات يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

أ-**المحور الأول (الموارد):** يركز على ترقية شعب الصيد البحري وتربية المائيات مع توجيه خاص نحو إدماج الموارد وديمومتها والمحافظة على مناصب الشغل وإستحداث أخرى جديدة؛

ب-**المحور الثاني (المستهلك):** يهدف إلى تحسين تموين السوق المحلية بمنتجات متنوعة ذات نوعية أحسن ووفرة أكبر للمستهلك؛

ج-**المحور الثالث (المرافقة):** من خلال وضع أجهزة المساعدة والدعم المناسبين لتنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات؛

د-**المحور الرابع (المهنيين):** حيث يركز على توطيد الحكامة وترسيخ التسيير التشاركي، خدمة لتنمية القدرات وإنماء الإقتصاد الإنتاجي الوطني.

يشكل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مكسبا إستراتيجيا هاما، يستلزم تعزيز تنميته وتطويره بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية والتقنية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها حيث عملت الجزائر على ما يلي:

1/- إنعاش تربية المائيات: في إطار تنفيذ برنامج عمل قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، تم إنجاز العديد من العمليات المتعلقة بإنعاش تربية المائيات، فيما تجدر الإشارة أيضا إلى المرافقة لـ:

- إنجاز ثمانية (08) مشاريع إستثمارية خاصة جديدة في التربية السمكية البحرية على نطاق واسع (بجاية، بومرداس، تيزي وزو)؛
- ثلاثة (03) مؤسسات جديدة لتربية الصدفيات (غليزان وتيبازة)؛
- منح إمتياز لإنجاز مزرعتين (02) لتربية الجمبري؛
- كما تم في سبتمبر 2020 التوقيع على إتفاقية في إطار التعاون في مجال التنمية التكنولوجية لصناعات تربية المائيات، لاسيما فيما يتعلق بتصميم الأقفاص العائمة، بين مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية، والمركز الوطني لتطوير التكنولوجيات المتقدمة ومركز الطاقات المتجددة والمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات مع إنشاء مجمع لتصميم نموذج للأقفاص العائمة.
- أما فيما يخص تنمية تربية المائيات في المياه العذبة في المؤسسات القارية والصحراوية تم :

- إطلاق ثلاثة مشاريع (03) مبتكرة في زراعة الطحالب بكل من ولاية (خنشلة، عين الدفلى وتلمسان) ومشروع الزراعة المائية بالتعاون مع الديوان الوطني للسقي والصرف.
- كما تم الشروع في تجسيد عملية لإنجاز وتجهيز وحدة جديدة لتصنيع غذاء الجمبري وأسماك المياه العذبة على مستوى المزرعة النموذجية بحاسي بن عبد الله والتي تعد ثمرة تعاون بين الجزائر وكوريا

الجنوبية في مجال تربية المائيات على غرار المزرعة النموذجية لتربية الجمبري بولاية ورقلة والتي ستعزز بوحدة لتصنيع غذاء الأسماك بقدرة إنتاجية تقدر بـ (10طن) في اليوم.

- أما بالنسبة لتنمية تربية المائيات في المسطحات المائية، لاسيما في السدود فقد أشارت الحصيلة إلى مرافقة الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات من أجل إنجاز مشاريع تربية المائيات ذات الطابع المربح، كما تم إعداد برنامج مشترك، تم تنفيذه مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تنمية التربية السمكية المدمجة مع الزراعة من خلال تكوين (2000 مزارع) والمرافقة من أجل إستزراع أحواض السقي لديهم وترقية تربية أصناف جديدة ذات قيمة تجارية عالية.
- كما تم إطلاق أكبر مشروع لتربية المائيات في الأقفاص العائمة بولاية مستغانم بطاقة انتاج تصل إلى (4آلاف طن) سنويا، على غرار ولاية جيجل التي تنتج سنويا (3.5 ألف طن).
- كما بلغ عدد المشاريع التي دخلت حيز الإنتاج 65 مشروعا، مع تسجيل 65 مشروع جديد وما يمكن ملاحظته إرتفاع الحصة السنوية إلى (1450طن) لسنة 2019، قبل أن ترتفع إلى (1600 طن) في سنة 2020 مع الشروع في تسمين سمك التونة لبيعه في البورصة العالمية.[1]

2/-مرافقة المؤسسات الصغيرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات:

نظمت وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة في تاريخ 17 مارس 2021 لقاء وطني حول مرافقة المؤسسات الصغيرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، هدفه إنشاء إطار تشاوري وشراكة ما بين كل الفاعلين من خلال تنصيب لجنة وطنية ولجان ولائية تضم ممثلين من عدة قطاعات يتكفلون بترقية وتطوير المقاولاتية وسط الشباب وتأطير ومرافقة حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات تماشيا والبرامج الإستثمارية الخاصة بالقطاع والتي لها علاقة مباشرة بصيانة وإصلاح سفن الصيد البحري وتربية المائيات البحرية والقارية والصحراوية والصناعات التحويلية، تسويق المنتجات الصيد البحري مع تطوير كل الخدمات ذات الصلة بقطاع الصيد البحري.

3/-التكوين في مجال الصيد البحري وتربية المائيات:

فيما يتعلق بالتكوين المهني في مجال الصيد البحري وتربية المائيات تم توقيع إتفاقية إطار بين الوزارة الوصية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين بتاريخ 01 جوان 2020 في مجال تعزيز وتحسين الاستجابة للإحتياجات الوطنية من التكوين الممنوح في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، حيث تم التوقيع على 19 إتفاقية خاصة بين مديريات الصيد البحري ومديرية التكوين المهني لتحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية

[1] **مهملي بن علي**، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 50-51

التي تلبي الإحتياجات الخاصة محليا، خاصة فيما يتعلق بتخصصات بناء السفن وإصلاحها وتربية المائيات المدمجة في المناطق الصحراوية.

كما أتاح جهاز التكوين لقطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية حسب الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط 2020 حيث تم تكوين (1526 شابا) منهم (979) خريجا بشهادات و (547) متكونا حسب الطلب و (989 بحارا) مؤهلا منهم (560) تم تكوينهم في موقع عملهم، و (202) ضابط على متن سفن مجهزة للصيد الساحلي، منهم (76) تم تكوينهم في موقع عملهم و (52) ضابط على متن سفن مجهزة للصيد في عرض البحر، كما تم منح (23) دبلوم في مجال تربية المائيات.

4/-إستحداث نظام إحصائي جديد:

وذلك بهدف تحديث وعصرنة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات والإستفادة من معلومات وبيانات أكثر دقة، كما يتيح تشكيل منظومة معلوماتية حول الإنتاج وأنواع الأسماك والأحياء المائية الموجودة

5/-تعزيز التغطية الاجتماعية والتكفل بالانشغالات الاجتماعية والمهنية: وذلك من خلال:

- إنشاء مجموعات عمل مشتركة مع ممثلي المهنيين للتكفل بمختلف إنشغالاتهم المهنية؛
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية للبحارة الصيادين؛
- إعداد ملف يتعلق بمراجعة نمط سير وتسيير موانئ الصيد البحري؛
- الإعتراف بالمهنة عن طريق مراجعة النص المتعلق بتنظيم وسير الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات؛
- إعداد مشروع قرار يحدد شروط إعداد ترخيص إستعمال مواقع الرسو، وتحرير نموذج محتوى الدراسة الإجتماعية والإقتصادية لإستغلاله على الصعيد الوطني من أجل إنشاء مواقع الرسو؛

- كما تم بتاريخ 11 جانفي 2021 تنصيب اللجنة الوطنية المشتركة ما بين قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية المكلفة بتعزيز الحماية الاجتماعية.

6/- تعزيز التعاون الدولي وتفعيل دور الشراكة الاقتصادية في هذا القطاع:

تلعب الشراكات الإقتصادية في هذا المجال دورا حيويا بارزا يساهم في تعزيز وتنمية هذا القطاع الهام في الجزائر، حيث تم الإنطلاق في المستثمرة الثانية لاستزراع الجمبري بولاية ورقلة، بالاستفادة من الخبرة والتجربة الكورية.

أما في إطار الشراكات اليابانية والكورية فهناك مشاريع هامة على طول الساحل الجزائري مما سيساهم في تطوير الثروة السمكية، وستكون هذه الإنجازات بمثابة محميات لتكاثر أنواع السمك والأحياء المائية،

وإكتساب خبرات في مجال استغلال النباتات المائية واستخدامها في الصناعات الطبية والتجميلية والغذائية مما سيفتح أبوابا واسعة للمستثمرين في المجال يكون أساسها تنويع الإقتصاد الوطني وتطويره.[1]

7/- تعزيز البحث العلمي:

إن تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات باعتبارها قطاع إستراتيجي هاما ترتكز على البحث العلمي الفعال والتطبيقي الذي يوجه نحو ديمومة وحماية المناطق المنتجة من خلال تحسين الأدوات العلمية التي تساعد على اتخاذ القرار وتسيير مناهج تقييم الموارد السمكية وكذا تحقيق إنعاش اقتصادي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في بيئة علمية وتكنولوجية. حيث تم إنشاء المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بموجب المرسوم التنفيذي (08-128) المؤرخ في 30 أفريل 2008 والمتضمن تحويل هذا المركز إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات والذي هدفه الأساسي هو تطوير القدرات العلمية باستعمال الآليات التي تساعده على إتخاذ القرارات للوصول إلى الفعالية والنجاعة في مجال البحث العلمي التي تتماشى وتتجاوز كل المعوقات والعقبات التي يواجهها الإستغلال الأمثل من جهة والعوامل الطبيعية من جهة أخرى لتمكين وتطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات الذي يعتبر قطاعا إستراتيجيا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة للإنتاج.

إضافة إلى إمضاء اتفاقية إطار للتعاون في نوفمبر 2020 لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في مجال الصيد البحري وتربية المائيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما تم تنفيذ برامج البحث حول الموارد البيولوجية وإنجاز حملة في أعالي البحار في إطار التعاون المشترك بين القطاعات.[2]

رابعا: برنامج دعم توزيع الاقتصاد – قطاع الصيد البحري- Diveco-2:

هو عبارة عن إتفاقية تمويل بين الجمهورية الجزائرية والإتحاد الأوروبي قدرها (15 مليون يورو) لتنفيذ برنامج تنويع الاقتصاد عبر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

يهدف هذا البرنامج إلى رفع نسبة التنويع الإقتصادي للبلاد من خلال التنمية المستدامة وتحسين الأداء الإقتصادي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات ويندرج على هذا الأساس ضمن المخطط الوطني « Aquapêche » 2020.

تتكفل وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية بالإشراف على تنفيذه مع إشراك أربع عشرة (14) وزارة أخرى في هذا البرنامج بصفة تفاعلية.

[1] **مهملي بن علي**، مرجع سبق ذكره، ص – ص،52 -53

[2] **مهملي بن علي**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

انطلق المشروع في أكتوبر 2015، حيث يتضمن عمليات الدعم التقني في العديد من الميادين خاصة :

- تربية المائيات البحرية والقارية والصحراوية؛
- إحصائيات الصيد البحري وتقييم المصائد ؛
- الأمن الصحي ونظافة المنتجات الصيدية؛
- تسويق المنتجات؛
- تسيير موانئ وملاجئ الصيد؛
- التكوين والإرشاد توافقا مع التشغيل؛
- ترقية تقنيات الصيد البحري....

و كانت النتائج المنتظرة للبرنامج مسطرة كما يلي :

- تقوية إمكانيات التأطير والتسيير اللازمة لترسيخ إستراتيجية خاصة بالقطاع، غايتها المساهمة في تحسين التخطيط والفعالية والدعم في المجال التنظيمي والتشريعي وتطوير أدوات المتابعة؛
- ترقية وتثمين شعب الصيد البحري وتربية المائيات من الإنتاج إلى التسويق مع الأخذ بعين الإعتبار جميع الحلقات لإرضاء المستهلكين وتحقيق رغباتهم وحمايتهم؛
- تقوية قدرات التنظيمات المهنية من خلال دعم الغرف الولائية وما بين الولايات والتجمعات المهنية وباقي الجمعيات المرتبطة بالقطاع، والإستفادة من القروض والجوانب الصحية والتسويق.[1]

كما إقترح البرنامج تشجيع المبادرات المحلية في ثلاث مناطق نموذجية هي ولايات (عين تيموشنت، سطيف و سكيكدة) عبر دعم تنفيذ مخطط الصيد البحري الذي يرمي إلى الرفع من مساهمة أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات في تنويع الاقتصاد.[2]

يمكن للقطاع أن يكون داعما للاقتصاد الوطني خاصة في الزراعة المدمجة بعد الاتفاقية المبرمة بين قطاع وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] http://www.eeas.europa-eu dépliant.diveco2-ar.pdf.le :05/03/2024 à 22h30
[2] http://www.south.euneighbours.eu.2017.pdf le :14/02/2024 à 20h :15

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للآثار الإنمائية في قطاع الصيد البحري في الجزائر

يحاول هذا المبحث الكشف عن بعض الآثار الإنمائية لقطاع الصيد البحري في الجزائر الناجمة عن تنفيذ برامج الإصلاح في قطاع الصيد البحري في الجزائر و مدى مساهمات الدولة من خلال سياساتها التذخلية لتحسين أدائها التي قد تظهر خلال الفترة (2010-2021) باستخذام المنهج الكمي بمعادلتي الصيغة الأسية و الصيغة الخطية وفق معادلة الإتجاه الزمني العام.

المطلب الأول: بناء النموذج و التعريف بمتغيرات الدراسة

أولا: بناء النموذج

تم إختيار معادلة الإتجاه الزمني العام Trend Equation و تسمى أيضا بنموذج النمو و له عدة صيغ رياضية منها الصيغة الخطية و الصيغة الأسية.

الصيغة الخطية: و يمكن كتابتها كما يلي:

$$Y=\alpha + \beta\ t$$

و عند إذخال حد الخطأ عليها u تصبح معادلة إحتمالية ،و يتم تقدير معالم هذه المعادلة باستخذام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية OLS.

حيث أن:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يستهدف الباحث دراسة تطور مساره الزمني.

α: هو الحد الثابت و قد يمثل الأساس.

β: يمثل الأثر المطلق و يقيس معدل تغير المتغير التابع Y بنفس وحدات قياس تجميعه، فإذا كانت إشارة β موجبة فتسمى قيمتها معدل نمو، أما إذا كانت إشارة β سالبة فتسمى معدل تناقص (و لايشترط أن يكون هذا المعدل نسبة مئوية)

t: تشير إلى عنصر الزمن (time).

الصيغة الأسية: و يمكن كتابتها كالآتي:

$$Y= e^{\alpha+\beta t}$$

حيث أن:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يستهدف الباحث دراسة تطور مساره الزمني.

e: هو أساس اللوغاريثم الطبيعي و يساوي 2.71828

α: هو الحد الثابت و قد يمثل الأساس.

β: معدل التغير الحاصل في المتغير التابع بعد ضربه في 100 و يستخدم هده الصيغة الأسية لقياس الأثر النسبي المئوي في المتغير التابع. فإن كان التقدير موجبا فقد سجل معدل نمو و إذا كان التقدير بإشارة سالبة معا أنه سجل معدل تناقص.

t: تشير إلى عنصر الزمن (time).

و باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSSتم تقدير المسارات الزمنية لمجموعة من المتغيرات التابعة لمجموعة من المتغيرات التابعة ذات الصلة بأداء قطاع الصيد البحري في الجزائر.

ثانيا: التعريف بمتغيرات الدراسة و مصادر تجميعها

تم في هده الدراسة إستخدام مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بأداء قطاع الصيد البحري و آثاره الإنمائية و هي كالآتي:

RQPB: إجمالي إنتاج الأسماك الزرقاء

AQPT: يمثل متوسط نصيب الفرد من إجمالي إنتاج السمك، تم حسابه بحاصل قسمة إنتاج إجمالي السمك (QPT) على عدد السكان.

QAQ: يمثل إجمالي إنتاج تربية المائيات في الجزائر

LP: يمثل إجمالي اليد العاملة في قطاع الصيد البحري

DSP: يمثل رصيد الميزان التجاري السمكي – النقدي– و يمثل العجز، و هو حاصل طرح الواردات السمكية في الجزائر من الصادرات مقومة بمليون دولار أمريكي.

RSP: يمثل نسب الإكتفاء الذاتي من السمك ،وتم حسابه:

$$\text{الإكتفاء الذاتي} = \frac{\text{للاستهلاك المتاح}}{\text{السمك انتاج اجمالي}} \times 100$$

المتاح للإستهلاك = (الإنتاج+الواردات)– الصادرات

لقد تم تجميع بيانات متغيرات الدراسة من مصادر رسمية أهمها الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

المطلب الثاني: تحليل تطور المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة و خصائصها الإحصائية

أولا: تقدير المسار الزمني لإنتاج السمك ونصيب الفرد منه في الجزائر

تشير بيانات الجدول رقم (01) بالملحق والجدول(07) أدناه، أن إجمالي إنتاج السمك في الجزائر ورمزه QPT كان يتقلب بين حدين حد أدنى بلغ نحو 87622 طن عام 2020 وحد أعلى 120354 طن سجل عام 2018 وبمتوسط حسابي سنوي قدر بنحو 102979 طن خلال الفترة 2010-2021، وقد شكلت الأهمية النسبية للأسماك الزرقاء (تعيش في السطح) ورمزها RQPB أعلى النسب في هيكل الإنتاج وكانت تتقلب بين أدنى نسبة 66.04% سجلت عام 2021 وأعلى نسبة 77.41 % سجلت عام 2011 وبمتوسط حسابي سنوي لإجمالي فترة الدراسة بلغ نحو 72.77 % .

جدول رقم (07)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات QPT, QPT وRQPB في الجزائر خلال الفترة 2010 -2021

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
QPT	12	87622.00	120354.00	102979.0833	7995.50108
AQPT	12	1.98	2.88	2.5558	.25745
RQPB	12	66.04	77.41	72.7725	3.63848
Valid N (listwise)	12				

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

وأما عن تطور المسار الزمني لمتغير الإنتاج QPT، فتم تقدير معدل تناقص لم تثبت معنويته احصائيا وفق الصيغتين الخطية والاسية، وكان على التوالي نحو (-114.94 طن) و (-0.2%) كما هو مبين في الجدول رقم (08) أدناه، وهو مؤشر عام عن تراجع مستوى الإنتاج خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (08)

مخرجات تقدير معادلة الاتجاه للمتغير QPTوفق الصيغتين الخطية والاسية خلال الفترة 2010-2021

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: QPT

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.003	.027	1	10	.873	103726.197	-114.941
Growth	.006	.059	1	10	.813	11.550	-.002

المصدر: بالاستناد إلى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

وأما متوسط نصيب الفرد من إجمالي إنتاج السمك ورمزه AQPT فان بيانات الجدول رقم (01) بالملحق والجدول رقم (07) أعلاه ، تشير إلى أن هذا المتغير كان يتقلب بين حدين حد أدنى بلغ نحو 1.98 كلغ للفرد سنة 2020 و حد أعلى 2.88 كلغ للفرد سنة 2012 وبمتوسط سنوي قدر بنحو 2.55 كلغ للفرد وهذه الكمية بعيدة عن الحصة النموذجية التي اقترحتها المنظمة العالمية للصحة والمقدرة بنحو 6.2 كلغ للفرد سنويا.

وقد تم تقدير معدل تناقص معنوي إحصائيا عند احتمال 5% بلغ وفق الصيغة الخطية نحو (−0.046) كلغ للفرد وأما وفق الصيغة الأسية فقدر بنحو (−1.9%) كمتوسطين للفترة 2010− 2021. كما هو مبين في الجدول رقم (09).

جدول رقم(09)

مخرجات تقدير معادلة الاتجاه للمتغير AQPTوفق الصيغتين الخطية والاسية خلال الفترة 2010−2021

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: AQPT

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.421	7.270	1	10	.022	2.857	-.046
Growth	.415	7.098	1	10	.024	1.056	-.019

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

وهذه النتيجة لتطور متغير AQPT تعتبر متدنية وليس في صالح مسيرة نشاط قطاع الصيد البحري، وضرورة زيادة مستوياتها عبر الزمن. وقد يرجع السبب في ذلك الى تقادم حالة اسطول الصيد البحري هذا من جانب، و أيضا بسبب قلة الموارد المالية تحت تأثير تراجع أسعار النفط عام 2016، و تأثيرها السلبي على المشاريع الاستثمارية.

ويمكن عرض هذا التراجع في مسار AQPT بيانيا في الشكل رقم (01) أدناه

الشكل رقم (01)

تطور مسار متوسط نصيب الفرد من اجمالي انتاج السمك AQPT في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

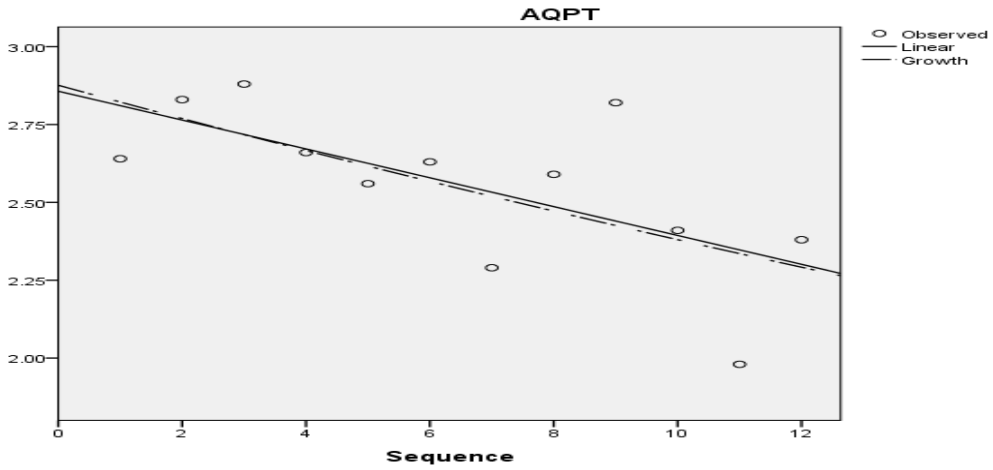

المصدر: بالاستناد الى برنامج SPSS

ثانيا: تقدير المسار الزمني لتطور انتاج تربية المائيات في الجزائر

تشير بيانات الجدول رقم (01) بالملحق و الجدول رقم (10) أدناه، ان إجمالي إنتاج تربية المائيات في الجزائر ورمزه QAQ كان يتقلب بين حدين حد ادنى بلغ نحو1327 طن عام 2015 وحد أعلى 5463 طن سجل عام 2020 وبمتوسط حسابي سنوي قدر بنحو 3235.83 طن خلال الفترة 2010-2021

جدول رقم (10)

الإحصاء الوصفي للمتغير QAQ في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2021

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
QAQ	12	1327.00	5463.00	3235.8333	1494.48397
Valid N (listwise)	12				

المصدر : بالاستناد إلى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

وأما عن تطور المسار الزمني لهذا المتغير (QAQ)، فتم تقدير وفق نموذج الصيغة الخطية معدل نمو معنوي إحصائيا عند احتمال 1% قدر بنحو 340.62 طن كمتوسط سنويا الإجمالي الفترة وبمعامل تحديد

معتبر قدر بنحو 0.675 وأما وفق الصيغة الأسية، فسجل أيضا معدل نمو معنوي إحصائيا عند احتمال 1% قدر بنحو 10.3% كمتوسط سنويا لإجمالي الفترة وبمعامل تحديد معتبر قدر بنحو 0.591، كما هو مبين في الجدول رقم (11) .

الجدول رقم (11)

مخرجات تقدير معادلة الاتجاه ا للمتغير QAQوفق الصيغتين الخطية والاسية خلال الفترة 2010-2021

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: QAQ

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.675	20.799	1	10	.001	1021.788	340.622
Growth	.591	14.464	1	10	.003	7.311	.103

المصدر: بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

وهذه النتائج يمكن إعتبارها مؤشرا على وجود أثر إيجابي معتبر لصالح تطور مسار أداء قطاع الصيد البحري وفق هذا المتغير QAQ (إنتاج تربية المائيات في الجزائر) ولمزيد بيان هذا الأثر الإيجابي يمكن عرضه في الشكل البياني رقم (02) أدناه.

الشكل رقم (02)

تطور مسار إنتاج تربية المائيات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

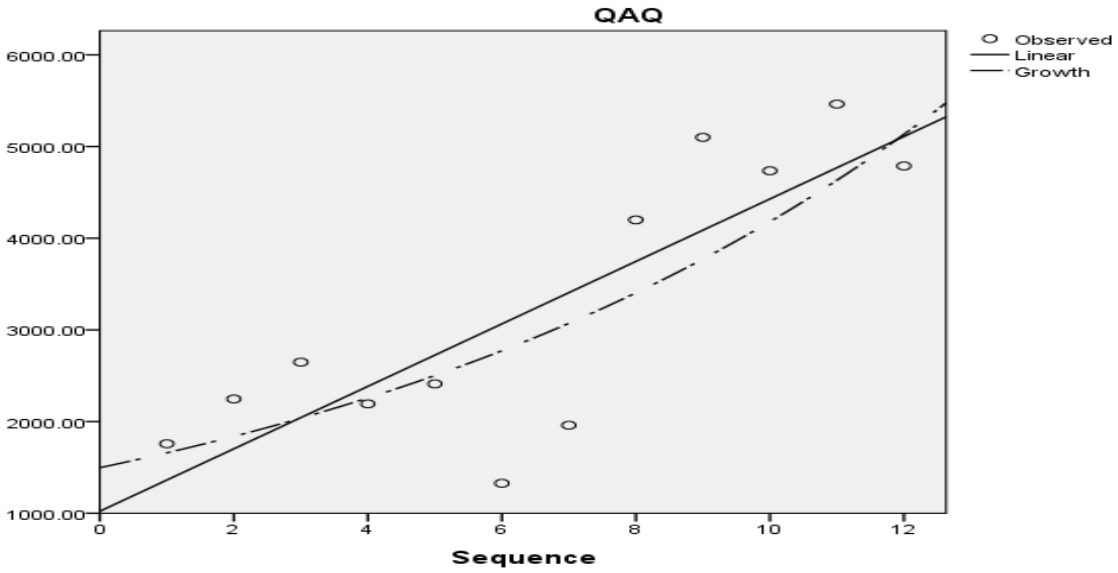

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS

ثالثا: تقدير المسار الزمني لتطور العمالة LP في قطاع الصيد البحري بالجزائر

تشير بيانات الجدول رقم (02) بالملحق و رقم (12) أدناه، أن إجمالي اليد العاملة في القطاع في الجزائر ورمزه LP كان يتقلب بين حدين حد ادني بلغ نحو 70000 عامل سنة 2010 وحد أعلى 142354 عامل سجل عام 2021 وبمتوسط حسابي سنوي قدر بنحو 98420 عامل خلال الفترة 2010-2021.

جدول رقم (12)

الإحصاء الوصفي للمتغير LP في الجزائر خلال الفترة 2010 -2021

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
LP	12	70000.00	142354.00	98420.8333	24242.04086
Valid N (listwise)	12				

المصدر : بالاستناد إلى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (02) بالملحق

وأما عن تطور المسار الزمني لهذا المتغير (LP)، فتم تقديره وفق نموذج الصيغة الخطية معدل نمو معنوي إحصائيا عند احتمال 1% قدر بنحو 6556 عامل كمتوسط سنويا الإجمالي الفترة وبمعامل تحديد مرتفع قدر بنحو 0.951 وأما وفق الصيغة الأسية ،فسجل أيضا معدل نمو معنوي إحصائيا عند احتمال 1% قدر بنحو 6.6% كمتوسط سنويا الإجمالي الفترة وبمعامل تحديد مرتفع قدر بنحو 0.976 كما هو مبين في الجدول رقم (13) .

جدول رقم (13)

مخرجات تقدير معادلة الاتجاه ا للمتغير LP وفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: LP

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.951	194.188	1	10	.000	55801.470	6556.825
Growth	.976	415.401	1	10	.000	11.042	.066

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (02) بالملحق

وهذه النتائج يمكن إعتبارها مؤشرا على وجود أثر إيجابي معتبر لصالح تطور مسار أداء قطاع الصيد البحري وفق هذا المتغير LP (تطور العمالة في الجزائر) ويساهم في تحقيق محددات البيئة المستقرة داخل الاقتصاد الجزائري ولمزيد بيان هذا الأثر الإيجابي يمكن عرضه في الشكل البياني رقم (03) أدناه.

الشكل رقم (03) :

تطور مسار العمالة LP في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

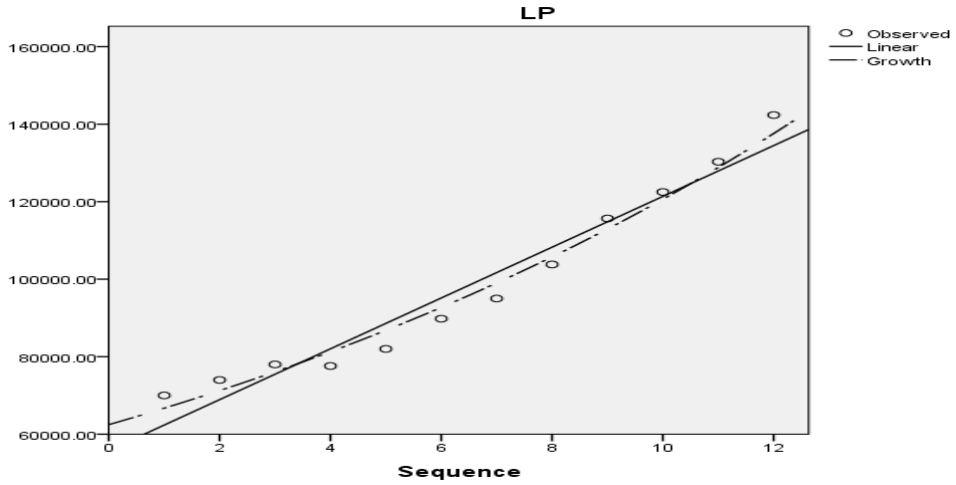

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS

رابعا: تقدير المسار الزمني لتطور رصيد الميزان التجاري السمكي (النقدي) بالجزائر:

تشير بيانات الجدول رقم (03) بالملحق و رقم (14) أدناه، أن إجمالي تطور رصيد الميزان التجاري السمكي (النقدي) بالجزائر ورمزه DSP كان يتقلب بين حدين حد أدنى بلغ نحو 33.80 مليون دولار أمريكي سنة 2010 وحد أعلى بلغ 136.40 مليون دولار أمريكي سجل عام 2014 وبمتوسط حسابي سنوي قدر بنحو 92.30 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2021.

جدول رقم (14)

الإحصاء الوصفي للمتغير DSPفي الجزائر خلال الفترة 2010 -2021

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
dsp	12	33.80	136.40	92.3083	27.96607
Valid N (listwise)	12				

المصدر: بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (03) بالملحق

وأما عن تطور المسار الزمني لهذا المتغير، فتم تقديره وفق نموذج الصيغة الخطية وكان معدل نمو معنوي لم تثبت معنويته الإحصائية و قدر بنحو 3.85 مليون دولار أمريكي كمتوسط سنويا لإجمالي الفترة وأما وفق الصيغة الأسية، فسجل معدل نمو معنوي إحصائيا عند احتمال 6% قدر بنحو 6.1% كمتوسط سنويا لإجمالي الفترة، كما هو مبين في الجدول رقم (15) أدناه.

جدول رقم (15)

مخرجات تقدير معادلة الاتجاه ا للمتغير DSPوفق الصيغتين الخطية والأسية خلال الفترة 2010-2021

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: DSP

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.246	3.269	1	10	.101	67.283	3.850
Growth	.324	4.782	1	10	.054	4.075	.061

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (03) بالملحق

وهذه النتيجة مؤشر على وجود تبعية للسوق الدولية متعلق بمنتوج السمك، تضطر معها الجزائر اللجوء سنويا إلى تخصيص أرصدة نقدية بالعملة الأجنبية لسد الفجوة الغذائية من منتوج السمك خلال طول هذه الفترة – 12سنة- و هذا يعكس وجود خلل هيكلي في الميزان التجاري السلعي الغذائي لمنتوج السمك ظل يعاني منه الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ، و ما يترتب عن استمراريته من تداعيات تمس مسارات التنمية في قطاعات أخرى و تعثر نموها، كتنمية قطاعات الصناعات التحويلية التي تحتاج إلى مزيد من الأموال و النقد الأجنبي أي أن هناك أثر إستمرارية وجود مزاحمة الفجوة الغذائية لتمويل مشاريع قطاع الصناعات التحويلية. ولمزيد بيان هذا الأثر السلبي يمكن عرضه في الشكل البياني رقم (03) أدناه:

الشكل رقم (04):

تطور مسار رصيد الميزان التجاري السمكي (النقدي) في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

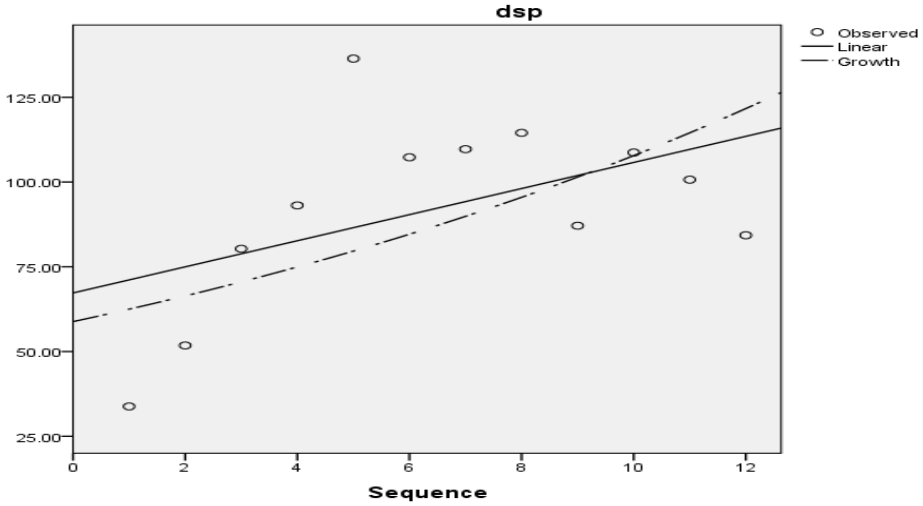

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS

و يمكن القول أن العجز في الميزان التجاري النقدي يمثل خللا هيكليا له (آثار سلبية على مشاريع التنمية الجزائرية) عند تطوره. ويمكن الإستدلال على ذلك بناءا على نتائج تقدير نسب الإكتفاء الذاتي و تطورها خلال فترة الدراسة و رمزها RSP.

يشير الجدول رقم (04) بالملحق و الجدول رقم (16) أدناه أن متغير RSP كان يتقلب بين حد أدنى نسبته 69.54 % سنة 2014 و أعلى نسبته 81.84 % سنة 2018 و بمتوسط حسابي 75.09 % خلال إجمالي الفترة.

و عند إجراء مقارنة بين الفترتين تبين أن متوسط RSP1 للفترة (2010-2015) قدر بنحو 75.22% ثم تراجع هذا المتوسط خلال الست سنوات اللاحقة (2016-2021) و رمزه RSP2 إلى 74.96%. و هو مؤشر على إتساع حدة التبعية الغذائية للسوق الدولية و تخصيص مزيد من العملة الأجنبية لسد الفجوة الغذائية الهيكلية لمنتوج السمك.

جدول رقم (16)

خصائص إحصائية لنسب الإكتفاء الذاتي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
RSP	12	69.54	81.84	75.0908	3.73744
RSP1	6	69.54	79.95	75.2217	4.03875
RSP2	6	70.82	81.84	74.9600	3.79184
Valid N (listwise)	6				

المصدر : بالاستناد الى برنامج SPSS المطبق على بيانات الجدول رقم (4) بالملحق

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر تحوز على ثروة سمكية معتبرة و موقع جغرافي و تكوين ساحلي مميز فضلا عن إمكانيات مادية و بشرية كبيرة، و هذه نعمة من النعم التي أنعم بها الله عليها ينبغي شكره عليها و ضرورة الحرص على إستغلال هذه المقومات و الموارد بكفاءة لتحسين معدلات التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة و اللاحقة و لاسيما في معالجة مشكلة التبعية الغذائية، و زيادة العرض المحلي من منتوج السمك لتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي للسكان باعتبار هذا الأخير هدف تنموي أصيلا يسعى إلى تحقيقه جميع دول العالم.

غير أن التغيير المستمر في الوزارة الوصية أثر على تطور و تنمية القطاع ،و قد انعكس ذلك

بشكل واضح على تطور الإنتاج الصيدي الذي ظل ضعيفا ولم يحقق الأهداف المرجوة في تقليص التبعية و زيادة مستويات نصيب الفرد من الإنتاج بالقدر الذي يقلل من التبعية الغذائية للخارج.

وقد سعت الدولة في هذا الإطار إلى ترقية قطاع الصيد البحري الذي كان حاضرا في كل البرامج والمخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة والتي كان الهدف منها استدراك الوضع وإعادة تأهيل وتفعيل دوره كركيزة من ركائز الاقتصاد.

خـــاتمة

على الرغم من أن الجزائر تحوز على ثروة سمكية معتبرة، و موقع جغرافي مميز و موارد مائية متنوعة و متعددة من مياه بحرية، سدود و مياه جوفية واسعة و متميزة، توفر بيئة ملائمة لتربية مختلف أنواع الأسماك ذات القيمة الغذائية العالية، فضلا عن إمكانيات مادية و بشرية كبيرة كلها عوامل و مؤشرات مساعدة تدفع إلى زيادة الإنتاج و الإستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات خاصة في ظل تزايد الطلب الإستهلاكي على المنتجات البحرية بسبب التزايد السكاني و تحسن المستوى المعيشي، وسعيا من الدولة الجزائرية إلى تنمية هذا القطاع من خلال وضع العديد من البرامج و مخططات التنمية، إلا أن جل المبادرات المتعلقة بإصلاح و تطوير القطاع حالت دون تحقيق النتائج المرجوة، فقد بقي قطاع الصيد البحري ضحية العديد من التغييرات على المستوى المؤسساتي، و ما زاد من حدة المعاناة دمج الصيد البحري ضمن وزارة الفلاحة ،إلا أن تطوير قطاع بعينه يستوجب إستقلاليته بالدرجة الأولى و إعداد إستراتيجيات من شأنها تطويره و تنميته. ما دفع الدولة بانشاء حقيبة وزارية خاصة بقطاع الصيد البحري في ديسمبر 1999، دعمتها بالعديد من البرامج و المخططات التنموية كان الهدف منها إستدراك الوضع و إعادة تأهيل و تفعيل دوره كركيزة من ركائز الإقتصاد لدفع مسيرة التنمية نحو الأفضل إلى جانب القطاعات الأخرى، حيث إنجر عن تنفيذ مختلف برامج الإصلاح آثار و انعكاسات على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا البحث وخاصة بالإستناد إلى المنهج الكمي، أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن عرضها كما يلي:

- تمتلك الجزائر العديد من المقومات والإمكانيات الطبيعية، المادية، البشرية والتنظيمية استخدمتها الدولة من أجل تنمية قطاع الصيد البحري، إلا أنه لم يرق للهدف المأمول في سد إحتياجات السوق الوطنية من السمك وتحقيق الأمن الغذائي.
- سجل متوسط نصيب الفرد من إنتاج السمكAQPT في الجزائر معدل تناقص معنوي إحصائيا عند إحتمال 5% قدر بنحو −0.046 كلغ/للفرد كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة وفق الصيغة الخطية، أما وفق الصيغة الأسية قدر بنحو −1.9% كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة، وهدا فيه نفي لصحة فرضية الدراسة وهو مؤشر على تدني أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر. وقد سجل متوسط AQPT: 2.55 كلغ/للفرد وهده الكمية بعيدة عن الحصة النموذجية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية و المحددة بـ 6.2 كلغ/للفرد كحد أدنى.

- سجل تطور إجمالي إنتاج تربية المائيات QAQ في الجزائر معدل نمو معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 340.62 طن كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة وفق الصيغة الخطية، و أما وفق الصيغة الأسية فسجل معدل نمو معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 10.3% كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة، و هده النتيجة يمكن إعتبارها أدلة على صحة الفرضية الثالثة من الدراسة، و هو مؤشر على وجود أثر إيجابي معتبر لصالح تطور مسار أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر وفق هدا المتغير.
- سجل تطور العمالة في قطاع الصيد البحري في الجزائر معدل نمو معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 6556 عامل كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة وفق الصيغة الخطية، كما سجل وفق الصيغة الأسية كدلك معدل نمو معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 6.6%، وهدا يمكن إعتباره دليلا على إثبات صحة الفرضية الرابعة للدراسة، وهو مؤشر على وجود أثر إيجابي معتبر لصالح تطور مسار أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر مساهمته في تحقيق محددات البيئة المستقرة داخل الاقتصاد الجزائري وفق هدا المتغير.
- سجل تطور رصيد الميزان التجاري السمكي- العجز النقدي –DSP معدل نمو غير معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 3.85 مليون دولار أمريكي كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة وفق الصيغة الخطية، أما وفق الصيغة الأسية سجل معدل نمو معنوي إحصائيا عند إحتمال 1% قدر بنحو 6.1% كمتوسط سنوي لإجمالي الفترة، و هدا فيه نفي للفرضية الخامسة للدراسة و هو مؤشر على وجود تبعية للسوق الدولية متعلقة بمنتوج السمك تضطر معها الدولة الجزائرية سنويا إلى تخصيص أرصدة نقدية بالعملة الأجنبية لسد الفجوة الغذائية من منتوج السمك خلال طول فترة الدراسة (12سنة) و هذا مؤشر على وجود خلل هيكلي له آثار سلبية على مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بناءا على هذه النتائج الإجمالية توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين في مؤشرات أداء قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال فترة الدراسة، منها مؤشرات إيجابية ومعنوية (LP-QAQ) لصالح تحسن أداءه، و مؤشرات أخرى تعكس تدني مستوى الأداء ذات دلالة إحصائية خلال فترة الإصلاح (RSP-DSP-RQPB-AQPT).

و على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكن طرح بعض التوصيات التالية:

- ضرورة الإستمرار في نهج الإصلاحات الاقتصادية و التنموية في قطاع الصيد البحري؛
- تهيئة ظروف و مناخ الإستثمار الملائم لتحسين مؤشرات الأداء في قطاع الصيد البحري من خلال تكثيف التعامل بصيغ التمويل الإسلامي في تجديد أسطول الصيد البحري؛
- ضرورة إمتلاك الجزائر لقطاع صيد بحري تابعا للدولة (قطاع عام) لتجنب مخاطر إحتكار القطاع الخاص للسياسة السعرية؛

- ضرورة الاهتمام بظروف معيشة أسر الصيادين و منح الدعم الكافي لهم لتحسين أدائهم و إعداد جمعيات تعاونية خاصة بهم؛
- الإستفادة من التجارب الرائدة العالمية و العربية في الزيادة من متوسط نصيب الفرد من السمك؛
- تشجيع الإستثمار في تربية المائيات باعتبارها بديلا مناسبا لسد العجز من الإنتاج الصيدي؛
- زيادة إستغلال الموارد المتاحة بكفاءة للمساهمة في زيادة الإنتاج المحلي و تقليص الإستراد؛
- تشجيع الإستثمار مع الدول العربية في قطاع الصيد البحري؛
- تشجيع الاستثمار في تربية المائيات باعتبارها بديلا مناسبا لسد العجز من الإنتاج الصيدي من خلال تشجيع البحث والتطوير خاصة في التقنيات الحديثة للإستزراع السمكي وتربية المائيات؛
- ضرورة الاهتمام بتكثيف الدراسات في الملتقيات العلمية في الجامعات حول أهمية قطاع الصيد البحري في تحسين معدلات التنمية المستدامة.

بما أن دراسة برامج إصلاح قطاع الصيد البحري و آثاره الإنمائية في الجزائر تعتبر من المواضيع الهامة التي لم يكن لها نصيب وافر من البحث و الدراسة ماعدا البعض منها والتي نعتبرها قليلة بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع في الجزائر، فإنه لا يمكن تغطية جميع جوانبه في دراسة واحدة لذلك يمكن تناول الجوانب التي نرى أنها تحتاج إلى دراسات متعمقة و التي تمثل آفاقا بحثية نقترحها كدراسات مستقبلية في مجال الصيد البحري، و لعل أهمها:

- دراسات كمية لمحددات استدامة قطاع الصيد البحري؛
- مؤشرات التنمية المستدامة لتربية المائيات.

المـراجع

المراجع باللغة العربية

الأطروحات و المذكرات

1- أحسن بن النية، دور قطاع الصيد البحري في التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013/2014.

2- أعمر أبو زيد محمد، تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

3- بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

4- سيف الدين عتروس، تكنولوجيات المعلومات والإتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، علوم، قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018/2017.

5- عبد القادر حميدي، مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في تحسين الوضع الغذائي ، مجلة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2016.

6- مختار رحماني حكيمة، واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2019.

7- مغاري عبد الرحمان، واقع وآفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تسحين الوضعية الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

8- مليكة موساوي ، النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مذكرة مكملة للحصول على شهادة ماجيستير في القانون، فرع قانون الأعمال ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2007.

9- نطور رضوان، الصيد البحري في القانون الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الحقوق، تخصص قانون بحري وميناءي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2023.

مـــجلات و دوريات:

10- الباشا إبراهيم علي جماع، تحليل العلاقة بين الترقية ومساهمة قطاع الزراعة والصيد في الاقتصاد السوداني، (2001-2002)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 07، العدد01، جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، السودان، 2021 .

11- فتيحة أبوراوي اشتيوي منصور، المصايد السمكية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي ، مجلة القرطاس للبحوث الإنسانية والتطبيقية، العدد السابع، فبراير 2020، كلية الآداب، جامعة الزاوية، الأندلس، ليبيا.

12- محسن عبد الحميد توفيق، كمال فريد سعد، سمير إبراهيم غبور، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، طرابلس، تونس، 1992.
13- مختار رحماني حكيمة، بوسعدة سعيدة، واقع و آليات استدامة الصيد البحري في الجزائر، مجلة المؤسسة العدد 05، جامعة الجزائر3، 2016.
14- مهملي بن علي، واقع قطاع الصيد البحري تربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة15، عدد 3 جويلية 2023.
15- نذير غانية، صلاح الدين قدري، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، مقارنة ميدانية تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد05، ديسمبر 2016.

تـقـــاريـــر:

16- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار مؤرخ في 19 ديسمبر 2014 رقم 220/29، حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة، الدورة 69.
17- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، عام 2020، استدامة العمل.
18- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ، نحول التحول الأزرق، روما، 2022.
19- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، روما، 2001.
20- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي حول الأمن الغذائي وتوليد الدخل من خلال خفض الفواقد و المهدر في مصايد الأسماك، نواكشوط، موريتانيا، 15-17 ديسمبر2013.

منشـــورات وجـــرائـد رسمـــية:

21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 يوليو 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات ، الجريدة الرسمية رقم 36 المادة 31.
22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/01 ، المؤرخ في 03 يوليو 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات ، الجريدة الرسمية رقم 36 المادة 29 .
23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 يوليو 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية رقم 36 المادة 02.
24- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام – نتائج 2016-2018، نشرة رقم 49، 2021.
25- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط التوجيهي لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات آفاق 2025، 2008.

26- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية، 2003-2007، الجزائر،2003.

27- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل، الجزائر، 2002.

28- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، مسيرة العطاء والتنمية، مجلة الصياد المسؤول، عدد خاص، ديسمبر 2001.

المـــراجع باللغة الأجنبية

Thèses et Mémoires

1- Hansel Abobakr, l'activité de la pêche et le développement local : étude de cas sur la wilaya de Mostaganem, mémoire de magister en sciences économiques , université d'Oran, Algérie, 2013.

2- Justin Kantoussan,Impact de la pression de pêche sur l'organisation des peuplements de poissons : application aux retenues artificielles, thèse pour obtenir le doctorat, institut de recherche pour le développement-AGRO-Campus,2007.

3- Sidi Mohamed Ryad chikhi, le secteur de la pêche maritime en Algérie : enjeux et réalités, Revue des études économiques approfondies, N°07, Oran, 2018.

Rapport et séminaires

4- Ministère de L'Aménagement du Territoire, et de L'Environnement, Etude diagnostique sur la biodiversité et les changements climatiques en Algérie, Projet MATE-PNUD-FEM, rapport final, Février

5- La chambre Algérienne du commerce et d'industrie «Secteur des Pêches-un partenariat timide »revue-mutation N°27,Alger ,1999.

6- la conférence des nations unies sur le commerce et le développement, exploitation des produits de la pêche et de développement économiques des pays moins avancés, unions des commerces, cnuced 2015.

7- Ministère de l'agriculture de développement rural et de la pêche, Direction générale de la pêche et de l'agriculture, pêche et aquaculture en Algérie, situation et enjeux économiques, Tunisie, Octobre 2018.

8- Ministère de la pèche et de ressources halieutiques, Programme d'activité de secteur, Alger, Février 2000.

9- Ministère de la pèche et des produits halieutiques, centre national d'information et des statistiques(CNIS)/Direction générale des Douane.

10- OCDE, «la pêche au service d'une croissance pro –pauvres», dans : Natural Ressources and Pro-Poor Growth ; the economics politics ;Editions O.C.D.E, Paris, 2009.

11- Organisation de Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, pêche continentale, directive responsable, Rome, 1998.

12- Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture vers des directives volontaires pour garantir des pêches artisanales durables, Rome, Juin2011.

13- Office National des Statistique, les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019,collections Statistiques N°224/2022,Série E :Statistiques économiques N°111,Alger, Janvier 2022.

14- Office National des Statistique, les principaux indicateurs du secteur de la pêche :Année 2021,collections Statistiques N°1015,p15,2021

Revues

15- Fahima Boutarcha, Nacira Bourkhezer, Analyse des déterminants de durabilité de l'activité de la pêche cas de la wilaya de Bejaia, Revue organisation et travail, volume 10, N°03, 2021.

Site internet

16- http://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du trésor

17- http://www.eeas.europa-eu dépliant.diveco2-ar.pdf.

18- http://www.south.euneighbours.eu.2017.pdf

الملاحــق

جدول رقم (01)

تطور انتاج السمك وبعض انواعه ونصيب الفرد من السمك في الجزائر خلال الفترة 2010- 2021

السنة	إجمالي الإنتاج (طن) QPT	الأسماك الزرقاء (طن) QPB	نسبة الأسماك الزرقاء الى الإجمالي %	كمية الأسماك البيضاء (طن) QPL	كمية تربية المائيات (طن) QAQ	نصيب الفرد من إجمالي إنتاج السمك كلغ/ للفرد AQPT (*)
2010	95 167	73 417	77,14	10 637	1 758	2,64
2011	104 000	80 514	77,41	11 894	2 247	2,83
2012	108 207	80 908	74,77	11 775	2 648	2,88
2013	102 220	75 961	74,31	10 674	2 193	2,66
2014	100 150	72 778	72,66	10 442	2 411	2,56
2015	105 200	76 020	72,26	10 386	1 327	2,63
2016	102 140	75 289	73,71	10 248	1 960	2,29
2017	108 300	77 777	71,81	10 384	4 200	2,59
2018	120 354	91 092	75,68	9 962	5 100	2,82
2019	104 881	74 479	71,01	10 775	4 735	2,41
2020	87 622	58 249	66,47	11 038	5 463	1,98
2021	97 508	64 394	66,04	9 699	4 788	2,38

Source: Office National des Statistique, les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019,collections Statistiques N°224/2022,Série E :Statistiques économiques N°111,Alger, Janvier 2022,p26

Office National des Statistique, les principaux indicateurs du secteur de la pêche :Année 2021,collections Statistiques N°1015, 2022,p15.

(*) من إعداد الطالبة

جدول رقم(02):

تطور اليد العاملة في الصيد البحري بالجزائر خلال الفترة 2010- 2021

السنوات	اليد العاملة (LP)	السنوات	اليد العاملة (LP)
2010	70 000	**2016**	95 000
2011	74 000	**2017**	103 800
2012	78 000	**2018**	115 672
2013	77 600	**2019**	122 509
2014	82 000	**2020**	130 315
2015	89 800	**2021**	142 354

Source: Office National des Statistique, les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019,collections Statistiques N°224/2022,Série E :Statistiques économiques N°111,Alger, Janvier 2022,p26

Office National des Statistique, les principaux indicateurs du secteur de la pêche :Année 2021,collections Statistiques N°1015, 2022, ,p15

جدول رقم (03)

متغيرات قطاع التجارة الخارجية لمنتوج السمك

السنة	بالكمية (طن)			بالقيمة (مليون دولار أمريكي)		
	صادرات	واردات	رصيد الميزان التجاري	صادرات	واردات	رصيد الميزان التجاري
2010	1 696	552 25	−23 856	6,9	40,7	−33,8
2011	1 494	173 29	−27 679	6,7	58,6	−51,8
2012	1 638	094 36	−34 456	6,5	86,9	−80,3
2013	1 504	946 34	−33 442	6,3	99,4	−93,1
2014	1 949	808 45	−43 859	7,8	144,2	−136,4
2015	1 900	430 43	−41 530	6,7	114,0	−107,3
2016	2 255	333 44	−42 078	6,7	116,4	−109,7
2017	1 670	307 40	−38 637	7,4	121,8	−114,5
2018	4 159	863 30	−26 704	12,4	99,5	−87,1
2019	1 999	35 065	−33 066	9,1	117,8	−108,7
2020	3 402	36 086	−32 684	7,80	108,480	−100,7
2021	4 964	38 245	−33 281	14,81	99,108	−84,3

Source: office National des Statistiques , Collections Statistique N°224/2022, Serie E : Statistique Economique N°111,Alger , janvier 2022,p-p,19-20.

جدول رقم (04)

تطور نسب الاكتفاء الذاتي من السمك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	نسب الاكتفاء الذاتي	السنة	نسب الاكتفاء الذاتي
2010	% 79,95	**2016**	% 70,82
2011	% 78,97	**2017**	% 73,70
2012	% 75,84	**2018**	% 81,84
2013	% 75,342	**2019**	% 76,02
2014	% 69,54	**2020**	% 72,83
2015	% 71,69	**2021**	% 74,55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات